جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص:مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: كيحل سمرة

بعنـوان:

أثر تطبيق النظم الاحترازية على أداء البنوك
دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية (BNA,BBA,SGA,)
للفترة (2008-2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور:	جامعة غرداية	رئيسا
الدكتور: حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا
الأستاذ:	جامعة غرداية	ممتحنا

السنـة الجامعية: 2017/2016 م

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

سورة المجادلة الآية رقْم11 .

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص:مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: كيحل سمرة

أثر تطبيق النظم الاحترازية على أداء البنوك

دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية (BNA,BBA,SGA,) للفترة (2008-2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور:	جامعة غرداية	رئيسا
الدكتور : حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا
الأستاذ :	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

(سورة التوبة: 105)

والصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع

أمـي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء

إلى الروح التي سكنت روحي :توفيق

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل وأخص بالذكر إلى صديقاتي خضرة ، د عتيقة ، مسعودة ، عبد الرزاق ، عبد الحق والآخرون.

إلى زملائي بالعمل : ددوش سليمان، بن حمدون أحمد، بوشارب الحواس

إهداء خاص مني إلى كل من مدوا لي يد العون من قريب أو بعيد بغية انجاز هذا العمل

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كـيـحـل

شكر وتقدير

ومن باب الاعتراف بالجميل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر،وتركها كفر،ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير،ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي وفقنا وسهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى:

أستاذي الفاضل"عمي سعيد حمزة "على تفضله بالإشراف على هذا البحث ،حيث قدم لي النصح و الإرشاد طيلة فترة الإعداد فله كل الشكر و التقدير.

كما لا أنسى من قال فيهم الرسول الكريم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ بوهريرة عباس على مساعدته لي في هذا البحث ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له

فجزاهم الله عنا كل خير.

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل تطبيق النظم الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية و المتمثلة في نسبتي الملاءة والسيولة وأي منها المؤثرة على أدائها ومن ثم على مستوى ربحيتها من خلال مؤشري: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS من خلال استخدام طريقة الانحدار التدريجي المتعدد Stepwise Régression) (Analysis لتقدير نموذج الدراسة وتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث تم تطبيقها على بيانات متعلقة بـ 03 بنوك جزائرية : عمومية، خاصة، إسلامية خلال الفترة (2008-2014)، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى وجود معنوية إحصائية لهذه النسبة بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد مانع من التزام البنوك الجزائرية بتطبيق هذه النسبة لأنها لا يضعف من أداءها، أما في ما يخص نسبة السيولة والتي تعتبر أيضا من أهم النظم الاحترازية للجنة بازل فانه لا يوجد أي علاقة أو تأثير لها على أداء البنوك محل الدراسة لان نموذجها لم يكن معنويا بالرغم من الارتباط الوثيق نسبة الملاءة ونسبة السيولة.

الكلمات الافتتاحية: النظم الاحترازية – نسبة الملاءة– نسبة السيولة – الأداء المصرفي– العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية –طريقة Stepwise Régression Analysis.

Summary:

In this study we discussed the analysis of the application of prudential systems applied in Algerian banks ,namely solvency and liquidity ratios ,which effect their performance and thus their profit level throuth :Return of Assets and Return on Equity .Reliacf on statistical and financial analysis methods based on EVIEWS using the Stepwise Regression Analysis method to estimate the model of the study and to explain the relationship between the dependent variable and the in dependent variable as applied to data related to three 03 Algerian bank : General, especially Islamic,during the period (2008-2014) (.In this study ; we found that there is significant statistical significance for this ration ,so it can be said that there is no objection to the commitment of the Algerian banks to apply this percentage because it does not weaken their performance .As for the percentage Liquidity ,which is also one of the most important prudential systems of the Basel Committee ,has no relationship or impact on the performance of the banks in question because its model was not significant despite the close correlation between solvency ratio and liquidity ratio.

Key Words : prudential systems – Basel Committee - Solvency ratios - Liquidity ratios – Banking performance - Rate of return on assets - Return on Equity - Stepwise Regression Analysis.

قائمة المحتويات

الإهداء	I
كلمة شكر.....	II
الملخص	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الرموز و الاختصارات	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ – ث
الفصل الأول :الأدبيات النظرية و التطبيقية للنظم الاحترازية	
تمهيد	6
المبحث الأول : الأدبيات النظرية للنظم الاحترازية	7
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة.....	19
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة (2008–2014)	
تمهيد.....	26
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية.....	27
المبحث الثاني :عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية.....	30
خلاصة الفصل الثاني	52
الملاحق	54
الخاتمة	63
قائمة المراجع.....	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة1994	**13**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور نسبة ROE للبنوك المعنية للفترة (2008-2014)	**31**
02	تطور نسبة ROA للبنوك المعنية للفترة 2008-2014	**32**
03	تطور نسبة ملاءة رأسمال من الأصول(Ratio1) للبنوك المعنية للفترة 2008-2014	**33**
04	تطور نسبة ملاءة رأسمال من الودائع (Ratio2)للبنوك العينة لفترة 2008-2014	**34**
05	تطور نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (Ratio) للبنوك العينة للفترة 2008-2014	**35**
06	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة للفترة 2008-2014	**37**
07	تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة لفترة 2008-2014	**38**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	حساب مؤشرات الأداء (الملاءة و السيولة و الربحية)لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2008-2014	**63**
02	مخرجات نتائج الانحدار للمغيرين التابعين ROA و ROEباستخدام طريقة Stepwise Régression Analysis	**67**

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار أو الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
BBA	بنك البركة الجزائري	Al baraka bank d'Algérie
SGA	سوسيتي جنيرال الجزائري	Société Générale d'Algérie
ROA	معدل العائد على الأصول	Rate of Return On Assets
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية	Rate of Return On Equity
LCR	نسبة تغطية السيولة	Liquidity coverage ratio
NSFR	نسبة صافي التمويل المستقر	Net Stable Funding Ratio
Ratio	نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة	/
Ratio1	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	/
Ratio2	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	/
Liq1	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	/
Liq2	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	/

مقـــدمة

مقـــــــدمــة

أ- توطئة :

سعى الخبراء المصرفيون و العاملون في مجال البنوك إلى وضع قواعد و معايير للعمل المصرفي ،و كأول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا في طبعاتها الثلاثة سميت هذه القواعد بالمعايير الاحترازية أو قواعد الحيطة و الحذر و تمثلت أساسا في ضرورة وضع معيار ملائم لرأس مال البنك بنسبة 8 % كحد أدنى بين عناصر رأس المال وبين الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها (معيار الملاءة البنكية) بالإضافة إلى ضرورة احتفاظ البنوك أصول سائلة ذات جودة لمواجهة الصدمات (معيار السيولة)نظرا للارتباط الوثيق بين الملاءة و السيولة إضافة إلى معايير احترازية أخرى ،و قد سعت السلطات النقدية لكل دولة إلى إجبار بنوكها على إتباعها و التقيد بها ،حماية لتلك البنوك و مودعيها و حفاظا على سلامة النظام المصرفي ككل، و تختلف هذه المعايير و القواعد حسب الهدف منها و إن كان هدفها العام واحد و هو حماية البنك ،و منها ما يهدف إلى تغطية الخطر بالأموال الخاصة ، و ذلك في إطار ما يعرف بكفاية رأس المال.

و الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى الالتزام بتطبيق هذه القواعد و النظم حيث يعمل بنك الجزائر على اتخاذ إجراءات و ترتيبات نقدية و سن قواعد احترازية من شأنها ضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك ، و تحد من المخاطر التي تتعرض لها ،و عليه فقد أصبحت البنوك تركز في تعاملاتها مع زبائنها على المردودية المالية ، ،مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة و الربحية في آن واحد .

و نظرا لأهمية الموضوع ارتأينا تسليط الضوء عليه من خلال هذه الدراسة و الذي يمكن أن تساهم في الكشف عن واقع تطبيق البنوك الجزائرية للنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية من خلال تحليل مؤشرات السيولة و الملاءة و تأثير كل منها على أداء البنوك الجزائرية و تقييم ربحية البنوك باستخدام مؤشرين هامين و هما :معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية .

ب–طرح الإشكالية:

و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما أثر تطبيق النظم الاحترازية على أداء البنوك في الجزائر ؟و على مستوى ربحيتها ؟

و حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

–ما واقع تطبيق البنوك الجزائرية للنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية ؟

–كيف تؤثر كل من نسبة الملاءة و نسبة السيولة معبرا عنها بالتنظيم الاحترازي للجنة بازل على أداء كل من بنك BBA و بنكBNAو بنكSGA ؟

ت–فرضيات البحث :

– عملت السلطات النقدية في الجزائر على تطبيق توصيات لجنة بازل الدولية من خلال إقرار و وضع مجموعة من التدابير الاحترازية بهدف تعزيز ثقة الدائنين و المودعين بالمحافظة على ملاءة بنوكها و تلبية احتياجات السيولة لديها؛

– يؤدي نقص السيولة في كل من بنك BBA و بنكBNAو بنكSGA و عدم كفايتها إلى انعدام ملاءتها المصرفية وبهذا يتعذر على البنوك الحصول على أموال كافية زيادة التزاماتها أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداتها بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر على أدائها و بالتالي على ربحيتها .

ث–مبررات اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات منها :

–أهمية الموضوع في المجال البنكي باعتباره موضوعا متجددا حيث لازال يعرف العديد من التغيرات بدليل قيام لجنة بازل بإدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية ؛

–الميول الشخصي للبحث في المواضيع ذات الصلة باتفاقيات بازل الدولية و الأداء البنكي؛

–كون الموضوع يدخل ضمن التخصص.

ج–أهداف الدّراسة :

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف و هي :

– عرض و تشخيص للتشريعات المتعلقة بالنظم الاحترازية في الجزائر ومقارنتها بتلك الصادرة عن لجنة بازل الدولية ؛

– انعكاس تطبيق النظم الاحترازية للجنة بازل و الممثلة بنسبتي الملاءة المصرفية و السيولة على أداء البنوك الجزائرية محل الدراسة و المقارنة بين أدائها بالإضافة إلى تأثير ذلك على ربحيتها ؛

ح-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر و المتمثلة في سن قواعد الحذر ممثلة في نسبتي السيولة و الملاءة المصرفية لتعزيز التنظيم الاحترازي داخل البيئة المصرفية و تأكيد الرغبة في تأهيل و تحقيق الاستقرار بالقطاع البنكي ، حيث تسعى هذه الدراسة تحليل تأثير هذه النظم على أداء البنوك الجزائرية الثلاث بالسلب أو الإيجاب و أن الالتزام بهذه النظم يعزز من أمان و استقرار هذه البنوك و التنافسية فيما بينها بالإضافة إلى تحقيق أهداف البنوك و مصالح المساهمين وحقوق المودعين بالمحافظة على ملاءة البنوك وتلبية احتياجات السيولة، زيادة على الشفافية و العدالة تعطي مؤشرات موثوقة عن أدائها المالي و بالتالي تحقيق الجودة و التميز في الأداء، و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لهذه البنوك بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع، كذلك تحليل قدرة و كفاءة البنوك الجزائرية في تحقيق الأرباح وتوجيه استثمار موجوداتها نحو فرص استثمارية مربحة ومعرفة قدرتها على إدارة المخاطر.

خ-حدود الدّراسة :

- **الإطار المكاني** :تمت دراسة هذا الموضوع على عينة من البنوك الجزائرية تتكون هذه العينة من 03 بنوك وهي: البنك الوطني الجزائريBNA و بنك البركة الجزائري BBA وبنك سوسيتي جنرال الجزائريSGA .
- **الإطار الزماني** :تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك من البنوك الثلاثة محل الدراسة.

د-منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث و للإجابة على التساؤل المطروح ،سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي و هذا من خلال التطرق للجانب النظري المتعلق بالنظم الاحترازية البنكية وأهدافها بالإضافة إلى مفاهيم الأداء المصرفي و مؤشرات قياسه ، في حين تم استخدام المنهج التحليلي و ذلك من خلال تطبيق الدراسة على كل من بنك :BNA-BBA-SGA للفترة من 2008-2014 و تحليل و تفسير نتائج الدراسة المتوصل إليها لفترات الدراسة.

ذ-مرجعية الدراسة :

من أجل إنجاز البحث تم الاعتماد على العديد من مصادر المعلومات، تتمثل أساسا في الكتب، رسائل الماجستير والدكتوراه، المقالات العلمية، والملتقيات، بالإضافة لإصدارات لجنة بازل وكذا تنظيمات وتعليمات بنك الجزائر.

ر-صعوبات البحث:

لا يخلو انجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات حيث لم يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث و لعل أهمها :

- التقارير السنوية المتاحة على مستوى موقع كل بنك غير محدثة .
- النقص الكبير في الإفصاح الذي يميز البنوك الجزائرية وصعوبة الحصول على المعطيات المالية والمحاسبية و اعتبارها بمثابة معلومات سرية ،وحتى البنوك التي تقوم بنشر تقاريرها السنوية على مستوى مواقعها الالكترونية فإنها تكتفي بنشر بيانات سطحية فقط؛
- أن النظام البنكي يتميز بكونه نظام تقليدي يتميز بدرجة تطور ضعيفة، وهو ما يؤدي إلى التأخر في تطبيق الاتفاقيات الدولية.

ز-هيكل البحث :

للتوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول الذي سوف نستعرض فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية ، حيث تناولنا في **المبحث الأول** الأدبيات النظرية و ينقسم إلى مطلبين ،المطلب الأول عموميات حول النظم الاحترازية البنكية والمطلب الثاني عموميات الأداء المصرفي وأهم مؤشرات قياسه ، أما **المبحث الثاني** فهو يشمل الدراسات التطبيقية و ينقسم إلى مطلبين ،المطلب الأول يتضمن الدراسات السابقة العربية و الأجنبية أم المطلب الثاني فسوف نتطرق إلى مقارنة تلك الدراسات بالدراسة الحالية و ما يميزها عن الدراسات السابقة .

أما **الفصل الثاني** فقد تمحور حول دراسة تحليل أثر تطبيق النظم الاحترازية من طرف عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2008 إلى 2014 على أدائها و ربحيتها حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :**المبحث الأول** تمحور حول الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة من خلال مطلبين ،المطلب الأول طريقة إعداد الدراسة و المطلب الثاني الأدوات و النماذج المستخدمة ،أما **المبحث الثاني** سوق يتناول عرض أهم النتائج المتوصل إليها بعد تحليل المعطيات المتحصل عليها من طرف البنوك الجزائرية الثلاثة محل الدراسة في الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا إليه من نتائج و توصيات و آفاق الدراسة.

الفصل الاول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للنظم الاحترازية والأداء البنكي

تمهيد:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي العالمي و زيادة درجة تعقد أعمال البنوك، وإثر موجة التحرير المالي التي عرفها العالم، والتي أسفرت فيما بعد عن أزمات مصرفية [1] ،أدى ذلك إلى زيادة الوعي والتفكير في إرساء آليات تنظيمية دولية موحدة تعزز استقرار النظام المصرفي وسلامته، و هو ما دعت إليه لجنة بازل في توصياتها الأولى 1988 [2]، من خلال ضرورة إقرار قواعد تسييرية سميت بقواعد الحذر أو النظم الاحترازية ، والتي كان الهدف من إقرارها تحقيق المزيد من الاستقرار المالي المصرفي و المنافسة العادلة بين البنوك لتفادي حدوث أزمات جديدة.

وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الفصل ،حيث خصص المبحث الأول لعرض عموميات النظم الاحترازية البنكية و أهدافها بالإضافة إلى التطرق عموميات حول الأداء المصرفي إضافة إلى مؤشرات قياسه أما المبحث الثاني ستتطرق إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

-المبحث الأول :الأدبيات النظرية للتنظيم الاحترازي و الأداء البنكي.

-المبحث الثاني:الدراسات التطبيقية- الدراسات السابقة للموضوع.

[1] سعودي موسى الطيب و محمد عيسى شحاتيت،تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية:حالة الأردن،دراسات،العلوم الإدارية،المجلد 38،العدد2، 2011،ص358.

[2] مفتاح صالح و رحال فاطمة،تأثير مقررات بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي ،المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي إسطنبول، تركيا ، أيام من 09-10 سبتمبر 2013 .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للنظم الاحترازية و الأداء المصرفي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض عموميات حول النظم الاحترازية البنكية و تقييم الأداء المصرفي بالإضافة إلى مؤشرات قياسه .

المطلب الأول : عموميات حول النظم الاحترازية البنكية

إن تزايد المخاطر في السنوات القليلة الماضية، دفع بالجهات الوصية إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الفعالية في رقابة المصارف،وفي هذا الإطار تم تبني التنظيم الاحترازي والذي يمثل جزء بالغ الأهمية والأحدث في التنظيم المصرفي الحالي.

الفرع الأول : مفهوم النظم الاحترازية و أهدافها

وضعت النظم الاحترازية للتخفيف من حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك و إفلاسها ،و نتيجة للتغيرات الكبيرة في أعمال البنوك و نشاطاتها ،و هو ما فرض ضرورة تحديث هذه النظم و جعلها تتماشى مع هذه التغيرات .

1-مفهوم النظم الاحترازية:

هي بمثابة معايير (مقاييس) تسييرية التي يكون على المؤسسات المصرفية احترامها [1] و التقيد بها بصفة دائمة سواء تعلق الأمر بالملاءة أو السيولة أو تسيير الخطر ،و ذلك لتحقيق بنية مالية متوازنة و حد ملائم من رأس المال ،كما تهدف إلى حماية النظام البنكي ككل من الأزمات التي تشكل عائقا أمام استمراره و رفع أدائه و من ثمة حماية جمهور المودعين [2] في محيط تنافسي.

2- أهداف النظم الاحترازية:

تقوم الحكومات بوضع التنظيم الاحترازي للبنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي وضمان كفاءته وحماية المودعين بما يتواءم مع المستجدات العالمية و يمكن حصر هذه الأهداف في ثلاثة عناصر وهي[3]:

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال عمليات الإشراف و الرقابة عليها ، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل[4]،و هذا بوضع قواعد للملاءة و التسيير الفعال للخطر العام.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:ويتم ذلك بالتأكد من جودة أصول البنوك عن طريق مراجعة و فحص الحسابات الخاصة بها وتجنب تعرضها للمخاطر، وتوافق عملياتها مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم

---

[1] بوحفص بوحلاب نعناعة ،الرقابة الاحترازية و أثرها على العمل المصرفي بالجزائر،مجلة المفكر،العدد11،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص136.

[2] جدايني ميمي ،دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،يومي11و12مارس 2008 جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،ص03.

[3] حمزة عمي سعيد،دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية –دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2013،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود مالية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة ورقلة ،2016 ،ص 45.

[4] Jean Charles Rochet : pro cyclicité des systèmes financiers : est–il nécessaire de modifier les règles comptables et la règlementation actuelles, Revue de la Stabilité Financière, N°12, Octobre 2008, P107.

الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الهامة التي لا يمكن للقطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل [1].

3 – حماية المودعين: إن أغلبية الودائع تعود للمودعين الصغار الذين يصعب عليهم الحصول على المعلومات الكافية عن الحالة المالية للبنك، فإن السلطات الرقابية والجهات الوصية تتدخل باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح المودعين في حالة عدم قدرة البنوك للوفاء بالتزاماتها تجاههم و ذلك بوضع نسب السيولة والملاءة، إضافة إلى إلزام تأمين الودائع لضمان سداد المودعين في حالة إفلاس البنك.

الفرع الثاني :النظم الاحترازية الدولية للجنة بازل

وضعت لجنة بازل مجموعة من النظم الاحترازية للتخفيف من حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك و إفلاسها ،و نتيجة للتغيرات الكبيرة في أعمال البنوك و نشاطاتها ،و هو ما فرض ضرورة تحديث هذه النظم و جعلها تتماشى مع هذه التغيرات .

أولا–نسبة الملاءة:

قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في جويلية 1988 أول نسبة ملاءة أوروبية هي نسبة كوك ، تقوم على فكرة أن تحمل الخسائر يجب أن يكون مدعم بما يكفي من رأس المال يعتمد نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مرجحة ،و قدرت هذه النسبة بـ8% [2]، و هي تحسب كما يلي[3]:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال الحذر}}{\text{مبلغ الائتمان المرجح}} \geq 8\ \%$$

و يتكون رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى من عناصر ذات طبيعة مختلفة[4]:

صافي رأس المال = رأس المال القاعدي + رأس المال المكمل – عناصر للطرح

1–رأس المال القاعدي: وهو الأموال الذاتية الأصلية و تضم : رأس المال الاجتماعي للبنك، النتيجة غير الموزعة للنشاط، الاحتياطات القانونية والنظامية، مؤونات المخاطر البنكية العامة، من هذه العناصر يتم طرح: الحصص غير

[1] نرمين محمد عاطف الغندور، معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة، بدون دار نشر،2005 ،ص82.

[2] Jean Charles Rochet : Le futur de la réglementation, Ecole d'économie de Toulouse (TSE) ,N°12, 2008, P.07

[3] عمي سعيد حمزة، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(نقود ومالية)،جامعة الجزائر 3،2009،ص37.

[4] نفس المرجع السابق،ص38.

المحررة من رأس المال الاجتماعي،الرصيد المدور عندما يكون في الجانب المدين، الأصول غير المادية و يشكل رأس المال القاعدي على الأقل 50% من رأس مال البنك.

2- الأموال الخاصة التكميلية: تضم العناصر الإضافية للأموال الخاصة وهي: فروق إعادة التقييم الخاصة بالعقارات، سندات المساهمة، ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة، الاحتياطات الإضافية التي يمكن للبنك استعمالها لتغطية المخاطر ذات العلاقة بالنشاط، الديون الطويلة الأجل، ضمانات القروض، الإعانات العامة والخاصة،- الديون الممنوحة ذات فترة استحقاق أقل من خمسة سنوات دون التزام بالتسديد والتي لا تتجاوز 50% من رأس المال القاعدي وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المكمل لا يمكن أن يتجاو 100% من رأس المال الأساسي.

3- العناصر المطروحة: يجب طرح مساهمات البنوك في رؤوس أموال مؤسسات مالية أخرى إذا تجاوزت 10% من رأس مال المؤسسة المعنية، مع الحرص على تفادي تضخيم مبالغ الأموال الخاصة عن طريق المساهمات المتداخلة.

إلا أن الانتقادات التي وجهت لمحتوى بازل2 ، بالإضافة إلى أزمة شرق آسيا سنة 1997 ، أصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال تسمى بـDonough Mc oRati نسبة إلى اسم رئيس اللجنة william Mc Donough منذ سنة 1998 إلى غاية 2003[1]:

$$\text{Mc Dounough} = \frac{\text{راس المال (الشريحة الاولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)}}{\text{مخاطر ائتمانية+مخاطر سوقية+مخاطر تشغيلية}} \geq \%8$$

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم سنة 2008 والتي كشفت عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر ، و عن وجود ثغرات عديدة في إطار عمل بازل 2 وعدم قدرتها على تجنب أزمات مماثلة في المستقبل ، ظهرت ضرورة تطوير وتعزيز إطار عمل بازل فأصدرت اللجنة تعديلات إضافية في جويلية 2009فيما يخص متطلبات الدنيا لرأس المال وقد منحت هذه الاتفاقية الجديدة المصارف فرصة لتطبيق هذه القواعد بداية 2013[2]حتى عام 2019 ، من بين اهتمامات اتفاقية بازل 3 ما يلي:

* **تحسين نوعية و بنية و شفافية قاعدة رأس المال** : حيث ركزت على مستوى متطلبات رأس المال الذي له قدرة كبيرة على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تواجه البنوك، وأعطت اللجنة أهمية كبيرة للشريحة الأولى التي تتكون من الأسهم العادية والاحتياطات، ودعت إلى تعزيزها والسعي لصلابتها كما سميت هذه الشريحة من قبل اللجنة بالنواة الصلبة.

[1] سليمان ناصر،المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد14،ورقلة،2014، ص45.

[2] ناصر سليمان،كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية ،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية تحت عنوان :آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية: يومي8 و 9 سبتمبر2013.الجزائر ص09.

* **زيادة رأس المال** : إن المقررات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 تدعو بالدرجة الأولى إلى الزيادة في قاعدة رأس المال للبنوك حيث تشير إلى رفع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا إلى رأس المال و الأصول المالية عالية المخاطر ،وجاءت النسبة المعلنة في حدود 7 % منها ، 4.5 % تمثل النسبة الأساسية من رأس المال ، و 2.5 % إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر، و حسب القوانين السارية حاليا فان على البنوك تخصيص نسبة 2 % من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض هذه الخسارة ،لكن قوانين بازل الجديدة رفعت هذه النسبة بأكثر من 3 أضعاف لتصل إلى 7 % ، كما أن لجنة بازل شجعت البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطات اكبر من نسبة 7 % ، لان انهيار هذه البنوك من شانه أن يدمر النظام المالي بأكمله ، وفي حال اخل احد البنوك بهذه القواعد فسيحق للسلطات المالية أن تمنع البنك من توزيع أرباح على المساهمين ، أو منح مكافآت مالية لموظفيه أو تخفيض رواتبهم.

- كما ستتم زيادة نسبة الأصول الذاتية للمصارف إلى 6 % ، بينما لم تكن تتجاوز 4 % في بازل 2 ، و من المفترض أن يبدأ العمل بها في عام 2015 و تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 ، هناك من ذهب إلى أن بازل 3 ستجعل البنوك أكثر أمانا، وان رفع الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسات المالية من 4 إلى 6% يمثل الإجراء الأهم في الخطة مؤكدا أنه سيتيح للمصارف الحصول بسرعة على السيولة في حالات الأزمات.

***اختبارات الضغط**: أوصت اللجنة بأن تضع البنوك تقنيات لتحديد وقياس مخاطر التركز (مناطق جغرافية - قطاع اقتصادي) و بإتباع اختبارات التحمل استنادا إلى إعداد البنك لسيناريوهات صدمات محددة لقياس قدرة البنك على امتصاص هذه الصدمات ومزاولة عملياته بدون أي تبعات سلبية كبيرة.

***إدخال نسبة الرافعة المالية** :(Leverage Ratio) : و هي تهدف لوضع حد أدنى لتزايد الديون في النظام المصرفي و تمثل الأصول داخل و خارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول ، و يجب أن لا تقل هذه النسبة 3 %[1]، و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي أصول الميزانية وخارجها}} \geq 3\ \%$$

ثانيا- نسبة السيولة:

تمثل هذه النسبة قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها الفورية و المتوقعة من دون تأخير ،وهي تعتمد بشكل

[1] معهد الدراسات المصرفية ،اتفاقيات بازل الثالثة ،مجلة إضاءات مالية و مصرفية،السلسلة5 ،العدد5 الكويت ،ديسمبر 2012،ص4.

كبير في مواردها على الودائع ،الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة السحوبات المفاجئة و العادية [1] و ضمان استمرار قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تقوم بتجنبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعية خزينتها ،فانخفاض نسبة السيولة كفيل بزعزعة ثقة المودعين مما قد يسبب إفلاس المصرف.

$$\frac{\text{الأصول الجارية} < \text{شهر واحد} + \text{المقرض الصافي لعمليات الخزينة وما بين البنوك}}{\text{المطلوبات من الخصوم} < \text{شهر واحد} + \text{المقترض الصافي لعمليات الخزينة وما بين البنوك}} \leq 100\%$$

تتعلق المطلوبات من الخصوم القصيرة الأجل بودائع الزبائن (ودائع جارية، لأجل، سندات الصندوق والادخار، حسابات الدفتر...الخ)، بالإضافة إلى القروض الواجب تسديدها في مدة أقل من شهر واحد، ويتم ترجيح هذه العناصر بمعدل 20%، أما الأصول الجارية فتخص منتجات القروض للزبائن وسندات الخزينة ذات مدة أكبر من سنتين، بقي على تحصيلها أقل من شهر و سندات الصندوق ذات طابع الوديعة والضمان .

يحسب صافي المقرض والمقترض لعمليات الخزينة وما بين البنوك على أساس رصيد الخزينة، إذ يستخرج بالفرق بين الأموال المدينة مثل الأموال بالصندوق، الحسابات الجارية المدينة، القروض يوم بيوم، والأموال الدائنة مثل الحسابات الجارية الدائنة، حساب البريد الجاري، الخزينة، اقتراض ليوم بيوم... الخ. وإذا كانت الأموال المدينة أقل من الأموال الدائنة ينتج رصيد يسمى"مقرض صافي"

و قد دعت لجنة بازل إلى تعزيز سيولة البنوك حيث قامت بإدخال نسبتين واعتمادهما للوفاء بمتطلبات السيولة هما:

1-نسبة السيولة القصيرة الأجل LCR:أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة Liquidity coverage ratio) و التي تفرض على البنوك أن يكون لديها أصول ذات جودة عالية كافية لتغطية الأزمات المالية المطلوبات على البنوك أو ما يسمى بالخصوم المتداولة ،و تحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى30 يوم من التدفقات النقدية لديه و ذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة،و قد حددت لجنة بازل سنة2015 [2] لاستكمال تطبيق هذه النسبة و يتم حسابها كما يلي [3]:

$$LCR = \frac{\text{الاصول السائلة ذات جودة عالية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

[1] سنان زهير محمد جميل و سوسن أحمد سعيد تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمارللفترة2002-2004 ،مجلة تنمية الرافدين ،المجلد85، العدد 29، الأردن،2007 ،ص122.

[2] أحلام بوعبدلي و حمزة عمي سعيد ،دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل3،مجلة الواحات و الدراسات،المجلد7 العدد 2 ،2014 ،ص113 .

[3] مفتاح صالح و رحال فاطمة،تأثير مقررات بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي،ص10.

2-نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: أو ما يطلق عليها نسبة صافي التمويل المستقر **Net Stable Funding Ratio** والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة لفترة أطول للبنك ، تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل [1] وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100 %.وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2018/01/01 [2] وتحسب كما يلي :

$$NSFR = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ثالثا – نظم احترازية أخرى [3]:إضافة إلى النسبتين السابقتين الذكر هناك نسب احترازية أخرى يجب على البنوك احترامها بطريقة تمكنها من التحكم بشكل جيد في مخاطرها لتحقيق المزيد من الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين وهي :نسبة المخاطر الكبرى(نسبة تقسيم المخاطر، نسبة الاشتراك في المؤسسات الصناعية، نسبة الأموال الخاصة و الموارد الدائمة ،معدل متابعة وضعيات الصرف، التأمين على الودائع.

الفرع الثالث :النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر

نظرا للمجال الواسع للتدخلات البنكية، أصبح من الضروري أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي و الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة .و قد حدد البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، نسب احترازية وأدوات تنظيم تحدد فيها شروط النشاط البنكي، والتي شرع في تطبيقها ابتداء1992/01/01 تطبيقا للتعليمة رقم 91-09 الصادرة بتاريخ و 1991/08/14 جريدة رسمية رقم 24 صادرة في (1992/03/29) المتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك و المؤسسات المالية.

1-نسبة الملاءة أو نسبة كوك:

و هي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية و مجموع مخاطر القرض المتكفلة و الناتجة عن عملية توزيع القروض تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك و تحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة كوك} = \frac{\textbf{الأموال الخاصة الصافية}}{\textbf{مجموع المخاطر المرجحة}}$$

[1] حياة نجار،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،ص119 .

[2] محمد حبش،بازل بنودها و آثارها و تطبيقاتها في الأردن،مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،المجلد 20،العدد01،عمان ،مارس 2012،ص12.

[3] عمي سعيد حمزة، مرجع سبق ذكره،ص39-40ص.

وقد حدِّدت التعليمة رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدَّلات المتعلَّقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، وقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبَّق بشكل تدريجي، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 ، وذلك وفق المراحل الآتية[1] :

الجدول رقم : رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة1994 .

التاريخ أو الأجل	النسبة بـ(%)
نهاية شهر جوان 1995	4
نهاية شهر ديسمبر 1996	5
نهاية شهر ديسمبر 1997	6
نهاية شهر ديسمبر 1998	7
نهاية شهر ديسمبر 1999	8

المصدر: التعليمة رقم 94-74 الصادرة في 1994/11/24

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و 7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك مع توضيحات أكبر في ملحق التعليمة، بينما بيَّنت المادَّة 9 منها مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها وهذا بالنسبة لعناصر الميزانية، أما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها نفس المادة إلى أربع فئات حسب درجة مخاطرتها، مع تبيان مكونات كل فئة في ملحق التعليمة، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل I .

إلا أنه لم يرد لحد الآن أي تنظيم أو تعليمة تبيّن حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة تماماً لما ورد في اتفاقية بازل III ، لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن التنظيم رقم 01/14 المؤرخ في :2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على رفع نسبة الملاءة من 8 إلى 9.5 % ابتداءً من أول أكتوبر 2014 ، على أن يغطي رأس المال الأساسي(أو القاعدي كما يسميه)كلاً من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% سميت" وسادة أمان".

[1] banque d Algérie, instruction n° 74-94 du novembre 1994, relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et des établissements financier, art(03).

ويلاحظ هنا أن هذا التنظيم يأخذ من بازل II إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في نسبة كفاية رأس المال إضافة إلى حساب ترجيحات مخاطر الائتمان حسب تنقيط وكالة ستاندرد آند بورز، ويأخذ من بازل III رفع النسبة الإجمالية ولكن ليس إلى 10.5% كما تنص عليه الاتفاقية بل أقل، إضافة إلى فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية باحتياطي الحفاظ على رأس المال [1].ويبدو أن الأمر يحتاج كالعادة إلى تعليمة تفصيلية لكيفية تطبيق هذا التنظيم .

2- نسبة السيولة :

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، و تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة،كما تهدف إلى قياس متابعة خطر عدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية لتكون مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها و ضمان قدرتها تقديم القروض وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينتها ،و الالتزام بأن تكون هذه النسبة على الأقل 100% ويعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أساسين أوصى بهما صندوق النقد الدولي[2] :

1-السيولة القانونية(معامل السيولة) :و هو يعكس حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبا إلى التزاماته الواجبة الأداء (الخصوم قصيرة الأجل) و هي كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} \geq 100\ \%$$

ويتم تحديد عناصر هذه النسبة وفق المخطط الجديد للحساب البنكي كما يلي[3]:

* **عناصر الأصول السائلة** : الصندوق+ البنك المركزي + الحساب البريدي الجاري + الخزينة العمومية + سندات الخزينة + حسابات البنك لدى المراسلين (المحليين والأجانب) + مدينون متنوعون.

* **عناصر الخصوم المستحقة في الأجل القصير**:حسابات الزبائن+ الحسابات العادية بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة +حسابات الادخار + حسابات مستحقة للقبض + دائنون متنوعون + حسابات دائنة لأجل +سندات الصندوق +تعهدات بالقبول .

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :يعكس حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبا إلى مجموع أصوله.

---

[1] سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية،مجلة العوم الاقتصادية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد14 ،السنة 2014 ص 54.

[2]نوفل سمايلي و بوطورة فضيلة ،تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع عشر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016 .

[3] ايت عكاش سمير،التنظيم و الرقابة البنكية ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة أكلي محند اولحاج ،البويرة ،2014/2013، ص94.

و قد اوجب بنك الجزائر في التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/5/24 و المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100 % على الأقل في الأجل القصير بالإضافة أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 11/07 بتاريخ :2011/12/21 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أوضحت التعليمة العناصر التي تشكل بسط النسبة وكذا النسب المئوية التي تُؤخذ من قيمها، والعناصر التي تشكل مقام النسبة وكذا النسب المئوية التي تمُثل بها، والجداول التي يتم ملأها والتصريح بها بهذه النسبة لدى بنك الجزائر، دون أن تحدد هذه التعليمة حداً أدنى لهذه النسبة .

إلا أن التنظيم :رقم04/11 كان قد أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب ألا يقل عن 100% كما أن كلاً من التنظيم في مادته الرابعة، والتعليمة في مادتها الثانية، أشارا إلى أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية ، أن تصرح بهذه النسبة لدى بنك الجزائر من خلال المؤشرات الآتية[1]:

-المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي.

- معامل السيولة(المسمى معامل المراقبة)لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

المطلب الثاني : عموميات حول تقييم الأداء المصرفي و مؤشرات قياسه

يكتسي موضوع تقييم أداء البنوك أهمية خاصة لدوره المتميز في توفير الموارد التمويلية،و تأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لذلك سوف نرى في هذا المطلب مفهوم تقييم أداء البنوك ،أهدافه و مراحله بالإضافة إلى مؤشرات قياسه.

الفرع الأول : مفهوم و مراحل و أهداف تقييم الأداء .

1- مفهوم تقييم الأداء:

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام كبير من طرف الباحثين في مجال الدراسة الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية و المالية و كذا المصرفية ،لارتباطه بجوانب مهمة من حياة مختلف المؤسسات و الوحدات الاقتصادية و على الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء وردت عدة لها عدة مفاهيم مختلفة نذكر منها :

-التعريف الأول: "هو قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالإسناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة واحدة ، و معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"[2] .

[1] المادة 04 من النظام رقم 04/11 المؤرخ في 2011/05/24 المتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة .

[2] نصر حمود مزنان فهد،أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان،2009،ص25.

-**التعريف الثاني**:"هو الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة"[1].

-التعريف الثالث: هو مجموعة الدراسات التي ترمي للتعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية و كفاءتها إدارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة، وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات المعترضة وابتداع أساليب أكثر تطورا في مجال عملها".

2- أهداف تقييم الأداء[2]:

-الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المصرف التجاري و إجراء تحليل شامل مع بيان مسبباتها ، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة و تصحيحها،و العمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا ؛

-بيان مدى كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة بالصورة المثلى و تحقيق أقصى عائد ممكن و بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة؛

- توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية لتسهيل عملها و وتمكينها من إجراء متابعة مستمرة و شاملة لضمان أداء أفضل ؛

- تقديم قاعدة بيانات و معلومات عن أداء المصرف تساعد على وضع سياسات و بحوث و دراسات مستقبلية تعمل على تحسين أنماط الأداء و رفع كفاءته .

3-مراحل تقييم الأداء[3]:

تتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف عدة مراحل متعاقبة نوجزها في ما يلي :

1-مرحلة جمع البيانات و المعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصرف وهي بيانات وإحصائيات لعدة سنوات لنشاط المصرف و ذلك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم .

2 -مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام المؤشرات و النسب و ذلك بالاعتماد على البيانات المتاحة للنشاط الذي يشمله أداء المصرف.

3-مرحلة تحليل نتائج التقييم و تبيان نجاح أو إخفاق أداء المصرف مع تحديد و حصر الانحرافات في نشاط البنك و من ثم تفسير الأسباب التي أدت إليها مع تحديد الحلول اللازمة معالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف.

4-مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات إلى حدثت في نشاط المصرف و الإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الخطاء مستقبلا .

---

[1] حميد جاسم و آخرون،الاقتصاد الصناعي،الطبعة الأولى،دار الكتب للطباعة و النشر ،بغداد،1979،ص250.

[2] نصر حمود مزنان فهد،مرجع سبق ذكره،ص30،ص31.

[3] نفس المرجع سبق ذكره ،ص33،ص34.

الفرع الثاني :مؤشرات تقييم الأداء في البنوك

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء في البنوك إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات و أكثرها شيوعا ،فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة و ملائمة المؤشرات المالية و قابليتها على قياس الأداء بشكل سليم و من أهمها ما يلي:

1-مؤشرات الربحية :

تعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك،إذ تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة [1]،.و تندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عديدة و قد تم التركيز في دراستنا على مؤشرين أساسيين هما :

1-1-معدل العائد على حق الملكية :هذه النسبة تقيس عائد الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون أو أصحاب الملكية على المبالغ المستثمرة ،و يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في الأرباح(العائد)التي حققها البنك[2]،ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حق الملكية = [الربح قبل الضريبة / حقوق الملكية] ×100%

1-2- معدل العائد على الأصول: تعتبر مقياس جيد للربحية وتعكس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك في استخدام وإدارة موجداته في توليد الأرباح[3]، و يحسب بالعلاقة التالية :

معدل العائد على الأصول = [الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول] ×100%

2- مؤشرات السيولة : تهدف هذه المؤشرات إلى قياس قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أصول مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة لتلبية احتياجات السيولة. و من أهم هذه النسب يلي:

2-1- نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول : تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك وزيادة هذه النسبة يعني توفر أرصدة نقدية دون تشغيل مما يقلص العائد النهائي المتوقع و نقصها تعني مواجهة المصرف لأخطار عدة [1]،و تحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] عماد عبد الستار سلمان،استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد 8، العدد32،البصرة،نيسان ،2013.

[2] فايق حبر النجار ،قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية ،مجلة البنوك في الأردن،العدد الأول،المجلد 25 عمان،2006،ص39.

[3] محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2005،ص471.

نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول = [النقــدية / إجمالي الأصول] × 100%

2-2-نسبة السيولة القانونية : تعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبا السحب من لدن المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية و شبه نقدية و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة القانونية = [النقــدية + شبه النقدية / إجمالي الودائع] × 100%

3- مؤشرات ملاءة رأس المال:

يتصف رأس مال البنك بالصغر النسبي مقارنة بالودائع و هذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان لدى المودعين ،لذا يعد الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك أمرا هاما و ضروري لدعم ثقة المودعين ليتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته و ضمان أداء سليم ، و تضم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع أهمها:

3-1- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: وتمثل مدى اعتماد و قدرة البنك في رد الودائع من الأموال المملوكة له و ارتفاع هذه النسبة يعني توفير حماية اللازمة لأموال المودعين و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = [حق الملكية /إجمالي الودائع]× 100%

3-2- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأسماله في تكوين أصوله وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول=[حق الملكية / إجمالي الأصول] × 100%

[1] نصر حمود مزنان فهد،أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية،مرجع سبق ذكره،ص63

المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات التطبيقية السابقة العربية منها و الأجنبية أم المطلب ثم مقارنة تلك الدراسات بالدراسة الحالية و ما يميزها عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

أولا :الدراسات باللغة العربية :

1- حمزة عمي سعيد ،دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية –دراسة حالة الجزائر للفترة من 2003-2013 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود مالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016 الدراسة مركزة على إشكالية مفادها"**ما هي آثار تبني المعايير الاحترازية على استقرار البنوك العاملة بالجزائر و على مستوى تنافسيتها"**

حيث تهدف هذه الدارسة إلى معرفة آثار تبني المعايير الاحترازية و بالخصوص معيار كفاية رأس المال و دورها في تحقيق استقرار المصرفي و من ثم تأثيرها على تنافسية البنوك التجارية من خلال دراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي و مؤشرات تحقيق الاستقرار التي وضعها صندوق النقد الدولي للاستقرار ثم تأثير مؤشرات رأس المال على التنافسية و ذلك لعينة من 06 بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة 2003 -2013 باستعمال نموذج panal data .و قد توصلت إلى أن نسبة الملاءة و مرد ودية الأصول تؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون و مرد ودية السهم بالإضافة نسبة التكاليف عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل تؤثر سلبا في الاستقرار و من خلال دراسة العلاقة بين التنظيم الاحترازي و التنافسية و تم التوصل إلى أن التنظيم الاحترازي يؤثر على التنافسية ايجابيا بزيادة استقطاب الودائع ،مما يلغي أسباب عدم إتباعها من طرف البنوك في الجزائر .

2- دراسة سعودي موسى الطيب و محمد عيسى شحاحيت و هي بعنوان": تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية " دراسات،العلوم الإدارية ،المجلد38،العدد 2 ،الأردن ،2011.

الدراسة مركزة على **إشكالية** مفادها هل كان لرفع رأس مال البنوك التجارية في الأردن أثر على ربحيتها؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد و قياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال في ربحية البنوك التجارية في الأردن و للوصول إلى أهداف هدا البحث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لاثني عشر مؤشرا و لجميع البنوك الأردنية و عددها 15 بنكا للفترة 2000 -2007 خلصت نتائج هده الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة

إحصائية على ربحية البنوك التجارية في الأردن و كان له أثر سلبي و لم يكن هناك أثر ايجابي لرفع رأس المال إلا على ثلاث نسب للربحية.

2- دراسة ناصر سليمان ،المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،العدد14 ورقلة ،2014 .

الدراسة مركزة على إشكالية مفادها ما مدى مسايرة المنظومة المصرفية الجزائرية للمعايير الاحترازية العالمية خاصة من جانبها القانوني و التنظيمي ؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير الاحترازية و أهم مؤشراتها المطبقة عالميا و مدى مواكبة و تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية لهذه المعايير،و خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

-سايرت التنظيمات الاحترازية الجزائرية المعايير المطبقة في تقسيم الخطر من خلال وضع مؤشرات مشابهة لها إلى حد بعيد و لم يرتبط ذلك بأجل أو تاريخ معين

-سايرت تلك التنظيمات معايير لجنة بازل 1 بجميع تفاصيلها و لكن بشكل متأخر تاريخيا عن الأجل المحدد وذلك بسبب انتقال الجزائر التدريجي نحو اقتصاد السوق الحر ابتداء من التسعينيات.

- لم تتم مسايرة التنظيمات الجزائرية لتعديلات بازل1 في ما يخص إدراج مخاطر السوق ضمن حساب كفاية رأس المال وذلك إلى بداية سنة 2014 .

- لم تتم مسايرة التنظيمات الجزائرية لاتفاقية بازل2 في ما يخص إدراج مخاطر التشغيل ضمن حساب كفاية رأس المال وذلك إلى بداية سنة 2014 .

- لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الجزائرية لاتفاقية بازل3و لكن شبه مسايرة في المضمون وفي الأجل وذلك برفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال إضافة إلى إجبار البنوك على وضع نسبة سيولة ومراقبتها في الأجل القصير والطويل.

3- دراسة، محمد جموعي قريشي بعنوان"تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000، الجزء الأول ،الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث، العدد الثالث ، جامعة ورقلة، 2005 .

الدراسة مركزة على إشكالية مفادها كيف يمكن تقييم العلاقة بين الربحية و المخاطرة في نشاط البنوك؟ وللوصول إلى أهداف هدا البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية ، وهدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية(بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني وبنك البركة) من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها،واستخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في

المقارنة بين عائد وخاطرة البنك محل الدراسة، كما استخدم نموذج تحليلي يسمي نموذج العائد على حق الملكية وبعض المؤشرات الأخرى التي تتعلق بالعوائد والمخاطر البنكية.

خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن :بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمتقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة.

4-لانا نبيل أزهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36 العدد (06) ،2014 .

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن إمكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2013 ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تمّ استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات. كما تمّ حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة ,وذلك لكل مصرف من المصارف المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ولمعرفة أثر كل من هذه النسب في الربحية تم استخدام الانحدار البسيط، ومن ثم تحديد النسبة الأكثر تأثيرا على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة مابين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، وكانت العلاقة ما بين نسبة نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضا، حيث كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر في المصارف الخاصة، وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل المصارف الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة.

ثانيا : دراسات باللغة الأجنبية :

1-دراسة بسام صالحي و يونس بوجلبان بعنوان :

Bassem Salhi, Younes Boujelbene ,The prudential regulation impact International Journal of , ,on bank risk: Case of Tunisian banks Research and Development - A Management Review (IJRDMR) ISSN (Print): 2319–5479, Volume-3, Issue–4, 2014.

"تأثير القواعد التنظيمية التحوطية على المخاطر المصرفية: حالة البنوك التونسية"

تهدف هذه المقالة الى دراسة تأثير القواعد التنظيمية التحوطية، المقاسة بنسبة رأس المال ونسبة السيولة من حيث مخاطرة البنوك التونسية و قياسها باستخدام نموذج z-score حيث تم إجراء التحليل على عينة من 18 البنوك التونسية لفترة التحليل 7 سنوات 2006 إلى 2012. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة رأس المال لها تأثير سلبي

على مخاطر البنك، و وجود مستوى عال من رأس المال في البنوك قد يحد من الأزمة ويضمن استقرار البنوك، وثانيا فإن نسبة السيولة لديها تأثير سلبي على المخاطر المصرفية، لذا يمكننا أن نقول أن يسعى تنظيم العمل المصرفي للحد من هذه المخاطر التي تتطلب حدا أدنى من السيولة وتحديد مجموع أوزان المخاطر للحصول على الائتمان.

– أظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية المتغيرات نسبة السيولة ونسبة رأس المال في الأزمات المصرفية ،و أكدت على ضرورة وجود مستوى عال من رأس المال والسيولة في البنوك وزيادة الكفاءة الاقتصادية مما يؤدي إلى الحد من الأزمات في المستقبل وضمان الاستقرار للبنك وعدم وجود احتياطي السيولة يميل إلى تضخيم الصدمات التي يتردد صداها داخل النظام المصرفي التونسية .

2–دراسة محمد كريم كافي و هشام مراغني بعنوان :

Mohamed Karim Kefi, Hichem Maraghni, « Respect des normes prudentielles et solvabilité des banques commerciales : étude empirique des banques tunisiennes »,Management & Avenir 2011/8 .(n° 48), p. 382-403.

"الامتثال لقواعد الحيطة وملاءة البنوك التجارية: دراسة تطبيقية البنوك التونسية"

الهدف من هذا العمل هو تحديد وتحليل الآثار المترتبة على الامتثال للقواعد التحوطية الدولية على ملاءة البنك، و قد حاول الباحث معرفة ما هي الأسباب التي تزعج الأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في تونس فالبنوك الأقل محفوفة بالمخاطر وتتماشى مع المعايير الاحترازية، إثبات أكثر جدارة ائتمانية حتى الآن. وامتثالها لقواعد الحيطة،و البنوك التجارية التونسية لها مخاطر آمنة نسبيا تولدت عن عملياتها وبخاصة خطر الائتمان والسوق. بعض البنوك لا تفي بهذا المعيار وتبني سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تتطلب مراجعة خاصة بعد ثورة 14 يناير 2011 و خلصت هذه الدراسة إلى أن :

–الامتثال مع المعايير الاحترازية من قبل البنوك على الودائع التونسية يبقى شرط ضروري ولكنه غير كاف لتكون خالية من مخاطر الإعسار. وينبغي النظر في سلوكيات وعوامل أخرى لهذه المؤسسات للحد من تعرضهم لهذا الخطر الذي لا مفر منه.

–الامتثال مع المعايير الاحترازية والملاءة المالية للبنوك التجارية ضمان لتطويق أي مخاطر قد تؤثر على الاستقرار المالي.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

-أولا : من حيث الهدف :

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف على مدى مسايرة وتطبيق البنوك للنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية و دورها في الحفاظ على أمن و سلامة البنوك من المخاطر و الحد من الأزمات في المستقبل وضمان الاستقرار للبنك بالإضافة إلى تقييم أداء البنوك ،أما الدراسة الحالية فهدفها قياس اثر تطبيق النظم الاحترازية للبنوك على أدائها من خلال حساب مؤشرات الربحية بالإضافة إلى مقارنة البنوك ببعضها البعض .

-ثانيا :من حيث عينة الدراسة :

اقتصرت بعض الدراسات السابقة على دراسة و تشخيص للنظم الاحترازية المتمثلة و تطبيقها في بنوك معينة في حين اشتملت الدراسة الحالية على دراسة وضعية تطبيق كل من نسبتي الملاءة و السيولة في بنوك متعددة: عامة – اسلامية – خاصة وانعكاس تطبيقها على أداء هذه البنوك من خلال تحليل ربحيتها.

-ثالثا : من حيث المنهج :

استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي و التحليلي للنظم الاحترازية البنكية و الأداء المصرفي ،أما الدراسة الحالية فكانت دراسة وصفية تحليلية مقارنة تهدف إلى قياس تطبيق النظم الاحترازية البنكية و أثرها على أداء البنوك.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى ماهية النظم الاحترازية و التي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية، التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلاد، واستقرار القطاع وحماية المودعين، واستمرارية ميكانيزمات الدفع، بالإضافة إلى الإطار التاريخي للنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية حيث قامت هذه الأخيرة سنة 1988 بإصدار اتفاقيتها الأولى، و التي نصت على وضع معيار يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنك بالنسبة لأصوله والتزاماته داخل و خارج الميزانية مرجحة بأوزان المخاطر التي يواجهها وذلك بهدف تدعيم المركز المالي للبنك، حماية المودعين والحد من المخاطر التي يتعرض لها نتيجة توظيفه لموارده وقد حددت هذه النسبة بـ 8% ، إلا أن التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى في البنوك أسفر عن العديد من السلبيات ونقاط الضعف، وهو ما دفع بلجنة بازل لإصدار اتفاقيتها الثانية، حيث ارتكزت هذه الاتفاقية على ثلاثة دعامات أساسية وهي: معيار كفاية رأس المال من خلال إدراج نوع آخر من المخاطر و هي المخاطر التشغيلية، واستحداث طرق جديدة أكثر تطورا يتم استخدامها لتقدير الأصول المرجحة بالمخاطر، عمليات الإشراف الرقابي، انضباط السوق. وفي سنة 2010 قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقيتها الثالثة، حيث سيتم تطبيق هذه الاتفاقية بوتيرة متصاعدة انطلاقا من سنة2013 و اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة : الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً، الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتوصلنا أيضا إلى أن عملية تقييم الأداء في البنوك تكتسب أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به هذه الأخيرة من مكانة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية ،حيث تهدف عملية تقييم الأداء إلى بيان مدى كفاءة استخدام البنك للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة له، كما توصلنا إلى أن اختيار مؤشرات تقييم الأداء من أهم مراحل هذه العملية فهي تتطلب التحديد الدقيق والواضح لمدلولاتها وأرقام حسابها والبيانات المستخدمة في بنائها إلى غير ذلك ومن أهم مؤشرات تقييم الأداء :مؤشرات الربحية ،مؤشرات السيولة ،مؤشرات ملاءة رأس المال هي الأكثر شيوعا وتعطي صورة واضحة وشاملة على أداء البنك.

وقد توصلنا من خلال الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا أن اغلبها يتصف بدراسة الإطار التشريعي لمدى التكيف مع النظم الاحترازية للجنة بازل أو تقييم الأداء لقياس ربحية وسيولة البنك دون البعد التطبيقي لكل من معيار الملاءة ومعيار السيولة واثر تطبيقهما على أداء البنوك خاصة جانب الربحية التي تعتبر الهدف الأساسي لأي بنك، ويمكن التعرف على اثر تطبيق كل من معياري الملاءة والسيولة على أداء البنوك من خلال نموذج كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية

(BNA – BBA – SGA)

خلال الفترة (2008 – 2014)

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد القيام بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول، حيث تناولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة بالنظم الاحترازية البنكية و الأداء المصرفي، أما في هذا الفصل سنحاول استخدام نموذج الانحدار لتحليل أثر تطبيق كل نسبة الملاءة و السيولة على أداء البنوك ،وهذا من خلال عينة من البنوك الجزائرية، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، يتناول المبحث الأول طريقة وأدوات جمع المعطيات من خلال تحديد مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وطريقة جمعها ثم نتطرق إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة والبرنامج المستخدم في معالجة المعطيات ، أما المبحث الثاني يضم عرض الجداول و الأشكال التوضيحية لتفسير لتحليل أثر تطبيق كل نسبة الملاءة و السيولة على أداء البنوك في الجزائر للفترة من 2008-2014 ومناقشة النتائج لكي نثبت صحة الفرضيات أو ننفيها.

و لتحقيق خصوصية الدراسة التطبيقية حاولنا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

- **المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية .**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية**

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضا للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، حيث سنشير إلى مجتمع وعينة الدراسة ثم نقوم بتحديد المتغيرات ثم سنتطرق إلى تلخيص المعطيات المجمعة.

المطلب الأول: طريقة إعداد الدراسة

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة :

يتكون مجتمع دراستنا من المؤسسات المالية التي تنشط في السوق المصرفي الجزائري، حيث يشمل مصارف خاصة ومصارف عامة وعددها 20 مصرف و10 مؤسسات مالية بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل، ولاستحالة دراسة كل البنوك الجزائرية قمنا باختيار ثلاثة (03) بنوك وهي البنك الوطني الجزائري B.N.A وبنك البركة الجزائري B.B.A والشركة العامة الجزائرية Société Générale Algérienne ، لفترة تمتد لـ 07 سنوات (2008-2014) ، وهذا لتكون العينة متنوعة مكونة من بنك عمومي وبنك خاص وآخر إسلامي.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة :

تعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك وقياس ربحيتها و التي تمثل متغيرات الدراسة و تنقسم إلى متغيرات مستقلة و متغيرات تابعة و هي موضحة كما يلي:

أ- المتغيرات التابعة :

تنبثق المتغيرات التابعة من مقاييس الربحية المعروفة لدى البنوك و التي يمكن احتسابها وفق النسب التالية :

-العائد على الأصول(ROA) = صافي الربح قبل الضرائب ÷ مجموع الأصول ×100%

- العائد على حقوق الملكية(ROE) =نسبة صافي الربح قبل الضرائب ÷مجموع حقوق الملكية ×100%

والتي تعبر عن ربحية البنك (IA) وهي أحد أهم المؤشرات التي يجب الاهتمام بها، إذ يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك.

ب- المتغيرات المستقلة:

و هي تمثل المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات التابعة والتي تتعلق بقضية البحث بشكل أو بآخر،و تشمل مختلف المتغيرات التي تم التطرق لها في الجانب النظري،والتي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة و هي كما يلي:

1- **ملاءة رأس المال**:لها علاقة وطيدة بسيولة البنك لضمان الأمان والحفاظ على المركز المالي للبنك ،ومن النسب المستعملة في قياس ملاءة رأس المال للبنك ما يلي:

- حقوق الملكية إلى الودائع (ratio2)،وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأسماله؛
- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول(ratio1)،وتبين هذه النسبة اعتماد البنك على رأسماله في تكوين أصوله
- نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول الخطرة(ratio):و تقيس مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي تحدث في قيم الأصول.

2- **نسبة السيولة**: الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة و من النسب المستعملة في قياس سيولة البنك ما يلي :

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول(Liq1) = [الأصول السائلة / إجمالي الأصول] × 100%
- نسبة السيولة القانونية (Liq2)= [الأصول السائلة/ الخصوم المستحقة قصيرة الأجل] × 100%

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المطلب عرضا لمجموعة الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات و البرامج الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات البنوك محل الدراسة للفترة من 2008-2014.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات:

من أجل إعداد دراسة ميدانية مناسبة، حاولنا تحري دقة المعلومات وصحتها من حيث جمعها ،حيث اعتمدنا على مصادر مباشرة تمثلت في التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التي تمثل عينة الدراسة من خلال ميزانياتها وجداول نتائجها السنوية التي تغطي فترة الدراسة (2008-2014).

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة:

بهدف اكتشاف النسب الاحترازية (الملاءة والسيولة) التي تؤثر على الأداء تم الاعتماد على برنامج متخصص في التحليل القياسي و في بناء النماذج الاقتصادية و هو برنامج EVIEWS لتحليل البيانات إحصائيا، و في اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و تحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع (ربحية البنك).من خلال استخدام طريقة للوصول إلى أفضل نموذج من خلال أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise Régression Method) و هو تطوير لأسلوب الحذف الأمامي(Selection Method Forward) أنسب الطرق الإحصائية لهذه الدراسة وان كانت معقدة حيث تعتمد على إدخال المتغيرات الواحد تلوى الآخر مع استبعاد

بعض المتغيرات تصبح غير مؤثرة بوجود بقية المتغيرات و بالتالي تسمح التي تم اختيارها في المراحل السابقة عند مرحلة من المراحل الآتية إذا تم اكتشاف علاقة قوية بينه و بين أحد المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج في المراحل اللاحقة أي أن هذه الطريقة تنتهي بأقل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في النموذج و بتطبيقها توصلنا إلى نموذج الانحدار المتعدد لكل بنك من البنوك محل الدراسة .

أ. نموذج الدراسة :

لاختبار تأثير النظم الاحترازية (نسبتي الملاءة و السيولة) على ربحية البنوك (Roa,Roe) للعينة محل الدراسة تم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و التابعة لسنوات الدراسة للفترة (2008-2014) من خلال تحليل الانحدار و التدريجي المتعدد ولغايات التحليل الإحصائي تم صياغة نموذج بما يتوافق بأهداف الدراسة بالمعادلة التالية :

$$IA_{i,t} = \boldsymbol{\alpha_t} + \boldsymbol{\beta_1 X_1} + \boldsymbol{\beta_2 X_2} + \boldsymbol{\beta_3 X_3} + \boldsymbol{\beta_4 X_4} + \boldsymbol{\beta_4 X_{5+} e}$$

حيث أن:

$IA_{i,t}$: المتغير التابع وتمثل ربحية البنك وهي عبارة عن عائد على الأصول ROAو عائد على حق الملكية ROE؛

- X_1: ملاءة رأسمال رأس المال الى الأصول الخطرة (Ratio) ؛
- X_2: ملاءة رأسمال من الأصول (Ratio1) ؛
- X_3: ملاءة رأسمال من الودائع (Ratio2) ؛
- X_3: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liq1)
- X_4: نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل (Liq2) ؛

e: تمثل معامل الخطأ في الحساب؛

i: المصرف المعني في الفترة t.

ب. البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات :

من أجل الوصول إلى نتائج أدق تم استخدام طريقة الانحدار المتدرج Procédure Régression Stepwise ،تستخدم هذه الطريقة في تحليل الانحدار المتعدد لانتخاب المتغيرات ذات التأثير المعنوي والمهم في المتغير المستجيب، إذ إن جميع المتغيرات التوضيحية التي دخلت المعادلة تحسب فيها قيمة F الجزئية في كل خطوة وتقيم على أساسها مرة أخرى، لأنه لابد عند اختيارنا المبكر لأحد المتغيرات التوضيحية أحيانا قد يعطي قيمة F الجزئية اقل من قيمة F الجدولية في المرحلة المتأخرة، وذلك لوجود علاقة قوية بينه وبين أحد المتغيرات التوضيحية الأخرى التي اختيرت في المعادلة، وهذه القيمة تحتاج إلى قيمتين من قيم F الجدولية هما Fin ،وتستخدم لإدخال المتغيرات التوضيحية إلى المعادلة،

وFout وتستخدم لحذف المتغير الذي ليس له تأثير على المتغير المستجيب، ويمكن تلخيص أهداف تحليل الانحدار المتدرج في النواحي الآتية:

1-تنبؤ سلوك المتغير التابع في ضوء تأثره بالمتغيرات التوضيحية؛

2-تقرير مساهمة كل متغير توضيحي في مدى التباين الحاصل في المتغير المستجيب؛

3- قياس مدى الترابط الكلي بين المتغير المستجيب والمتغيرات التوضيحية؛

4-إجراء سلسلة من الاختبارات الفرضية لأي من العلاقات المشار إليها في النقاط السابقة.

كما تم الاستعانة ببرنامج Microsoft Exel 2007 ،خصوصا في حساب النسب، هذا البرنامج هو أحد برامج الجداول الالكترونية والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية و محاسبية خاصة وتم التوصل عن طريق هذا البرنامج إلى مختلف التوزيعات والأشكال البيانية في الدراسة .

المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سيتم ضمن هذا المبحث استخدام البيانات و المعطيات المجسدة في التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة ، من أجل تقييم أداءها و ذلك من خلال تحليل مؤشرات الربحية و توضيح العلاقة بين مؤشرات السيولة و الملاءة و ربحية البنوك خلال فترة 2008-2014.

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج تقييم الأداء

بناءا على المعطيات والبيانات المجسدة في التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة قمنا بحساب مجموعة من المؤشرات من أجل تقييم أداء البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2008-2014، وتحليل تلك المؤشرات.

1- تحليل مؤشرات الربحية:

تم الاعتماد على مؤشرين لتقييم الأداء و تطور نسب الربحية للبنوك عينة الدراسة كما يلي :

1.1-معدل العائد على حق الملكية(ROE):

يشير هذا المعدل إلى مقدار ربحية أموال المساهمين و العائد مقابل استثمارهم في البنك ويتم إيجاد هذا المعدل من خلال نسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى حقوق الملكية ، يوضح الشكل البياني التالي تطور نسب ROE للبنوك المعنية لفترة من 2008-2014 .

الشكل البياني (01) :يمثل تطور نسبة ROE للبنوك المعنية للفترة (2008-2014)

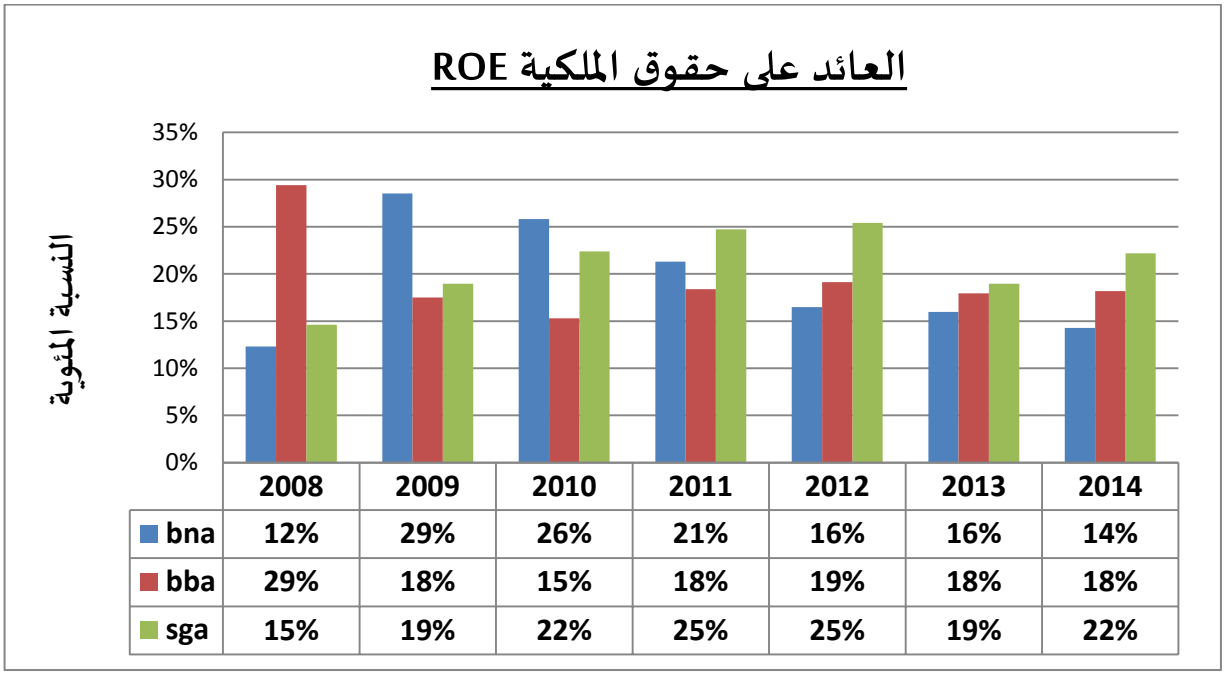

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	12%	29%	26%	21%	16%	16%	14%
bba	29%	18%	15%	18%	19%	18%	18%
sga	15%	19%	22%	25%	25%	19%	22%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من الشكل البياني رقم (02) أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك BNA[1] بلغت12% سنة 2008 و هي أدنى نسبة في حين تضاعفت سنة 2009 ، حيث بلغت أقصى نسبة لها بـ 29 % ، ويدل هذا على ارتفاع مستوى صافي الأرباح ، ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2010 بنسبة 26 % ، ثم تراجعت هذه النسبة إلى 21 % سنة 2011 ،لتنخفض سنتي 2012 و2013 بنسبة 16% لتشهد نسبة 14. % سنة 2014 ويعود ذلك الى انخفاض صافي الأرباح و الارتفاع في حقوق الملكية .

أما بالنسبة لبنك BBA [2] سجلت أعلى نسبة لهذا المؤشر في سنة 2008 بـ 29 % ثم انخفضت هذه النسبة لتصبح 18% سنة 2009، لتبلغ أدنى نسبة بـ 15 % سنة 2010 ، نتيجة لانخفاض الأرباح المحققة من طرف البنك ثم ارتفعت بزيادة طفيفة بنسبة 18 % سنة 2011 و بنسبة 19% سنة 2012 ،لتتراجع و لتستقر بنسبة 18% سنتي 2013 و 2014.

وفيما يخص بنك SGA [3] كانت نسبة معدل ROE في سنة 2008 بـ 15% ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع

[1] BNA :البنك الوطني الجزائري

[2] BBA : بنك البركة الجزائري

[3] SGA :بنك سوسيتي جنرال الجزائر

لتصبح 19% سنة 2009 ، لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 نتيجة لارتفاع أرباحه ،حيث بلغت أقصى نسبة لها بـ 25 % سنة 2012 ،لتتراجع هذه النسبة بـ19 % سنة 2013 ، ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2014 لتحقق نسبة 22 % .

2.1- معدل العائد على الأصول ROA:

يفسر هذا المؤشر مدى قدرة أصول البنك على خلق الأرباح ، و يتضح ذلك من خلال الشكل الموالي .

الشكل البياني رقم (02) : يمثل تطور نسبة ROA للبنوك المعنية للفترة 2008-2014.

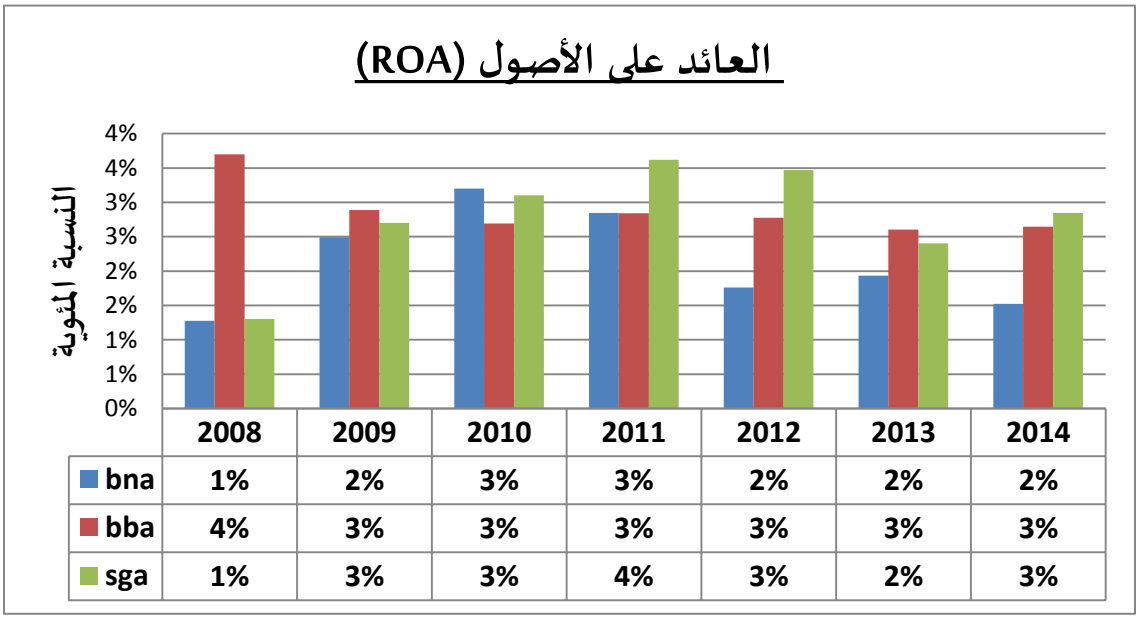

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	1%	2%	3%	3%	2%	2%	2%
bba	4%	3%	3%	3%	3%	3%	3%
sga	1%	3%	3%	4%	3%	2%	3%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ أن نسبة ROA بالنسبة لبنك BNA بلغت سنة 2008 بنسبة 1% و هي أدنى نسبة لها ،حيث وصلت سنة 2009 نسبة 2 % لترتفع إلى 3 % سنتي 2010 و 2011 وذلك نتيجة لأرباح محققة من أصول البنك ، ثم انخفضت و استقرت عند نسبة 2 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة وذلك لتوسع البنك في أصوله مما أدى انخفاض هذه النسبة.

أما بنك BBA فقد بلغت نسبة ROA سنة 2008 بـ4 % ، لتنخفض هذه النسبة إلى 3% في سنة 2009 ، مع المحافظة على نفس النسبة أي 3 %خلال السنوات الباقية و يعود ذلك توسع البنك وعدم تحقيق قدر من الأرباح .

أما فيما يخص بنك SGA ،نلاحظ أن نسب معدل ROA بين الانخفاض والارتفاع فقد بلغت نسبة هذا المؤشر 1% سنة 2008 ، لترتفع سنة 2009 و 2010 إلى 3 % ثم تشهد هذه النسبة ارتفاع في سنة 2011 ،و هذا

يعود ثم تنخفض بنسبة 3 % و 2 % سنتي 2013و 2013 على التوالي ، لتبقى محافظة على نفس النسبة 3 % سنة 2014 و ذلك لما حققته أصول البنك من عوائد .

2- تحليل مؤشرات ملاءة رأسمال :

تم الاعتماد على 03 مؤشرات لاحتساب ملاءة رأس المال للبنوك عينة الدراسة تمثلت فيما يلي :

1.2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :يقيس هذا المعدل مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين موجوداته ،فمن خلال الشكل البياني رقم (03) يوضح لنا تطور نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك المعنية للفترة 2008-2014 كما يلي :

الشكل البياني رقم (03) :يمثل تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (Ratio1) للبنوك المعنية للفترة 2008-2014.

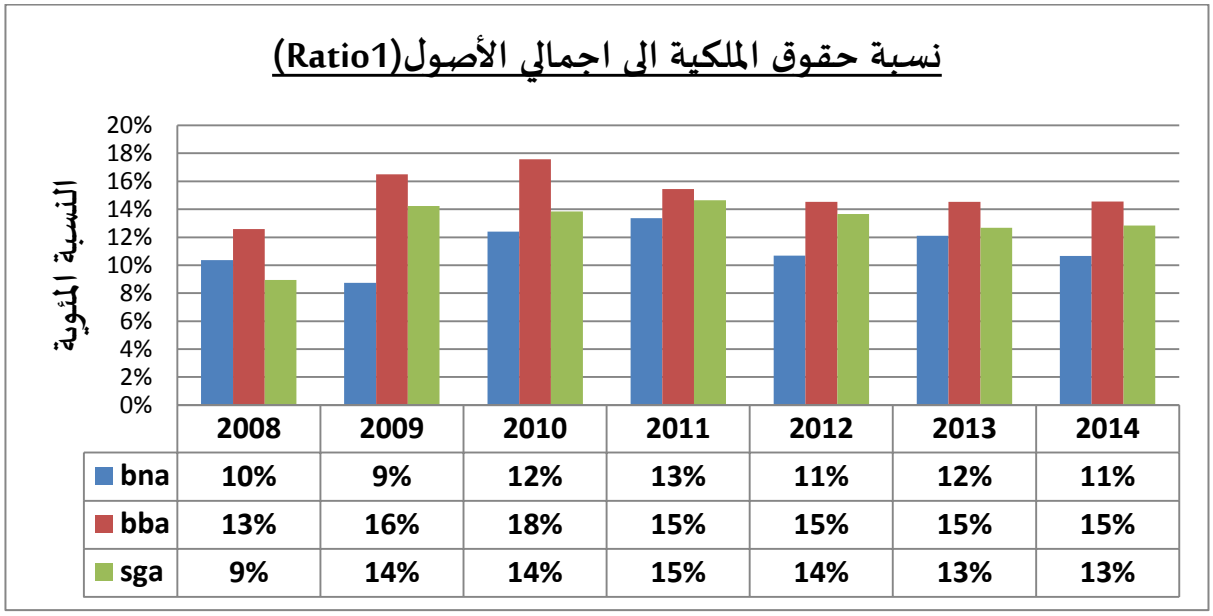

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	10%	9%	12%	13%	11%	12%	11%
bba	13%	16%	18%	15%	15%	15%	15%
sga	9%	14%	14%	15%	14%	13%	13%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (03) أن معدل ملاءة رأسمال الأصول لبنك BNA ، عرف ارتفاع في سنة 2008 كانت بنسبة 10 % ، لينخفض سنة 2009 بنسبة 9 % ثم شهد ارتفاع ملحوظا ستي 2010 و 2011 بـ 12 % و 13% على التوالي و هذا بسبب ارتفاع الموجودات و حقوق الملكية بنفس المعدلات ،ثم تنخفض لتبلغ نسبة 11 % في سنة 2012 ، لتعاود الارتفاع سنة 2013 بـ12 % ثو الانخفاض بنسبة 11 % سنة 2014 أما بنك BBA ، فكانت نسبة هذا المعدل في سنة 2008 بـ 13% ثم ترتفع هذه النسبة سنة 2009 بنسبة 16% ،لتبلغ أقصى نسبة لها سنة 2010 بـ 18 % ، ويدل ذلك إلى ارتفاع ملاءة رأسمال البنك من إجمالي أصوله ثم سجلت

هذه النسبة استقرارا نسبيا بنسبة 15 % خلال السنوات الأربعة الأخيرة و هذا يدل على استقرار حجم الأصول و حقوق الملكية.

أما بالنسبة لبنك SGA ، كانت نسبة هذا مؤشر في سنة 2008 بنسبة 9% ثم ارتفعت بنسبة 14% في سنة 2009 و 2010 ، وبنسبة 15% سنة 2011 وهي أعلى نسبة بالنسبة لبنك SGA خلال فترة الدراسة ويعود ذلك لزيادة رأس المال من أصول البنك ، ثم تنخفض بنسبة 14% سنة 2012 ،لتستمر في الانخفاض لتصبح 13 % في سنة 2013 و 2014 نتيجة انخفاض رأسمال من أصول البنك .

2.2- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع :

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاية رأسمال البنك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع ، فمن خلال الشكل البياني التالي يبين تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للبنوك العينة لفترة 2008-2014 كما يلي :

الشكل البياني رقم (04) : يمثل تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع (Ratio2)للبنوك العينة لفترة 2008-2014

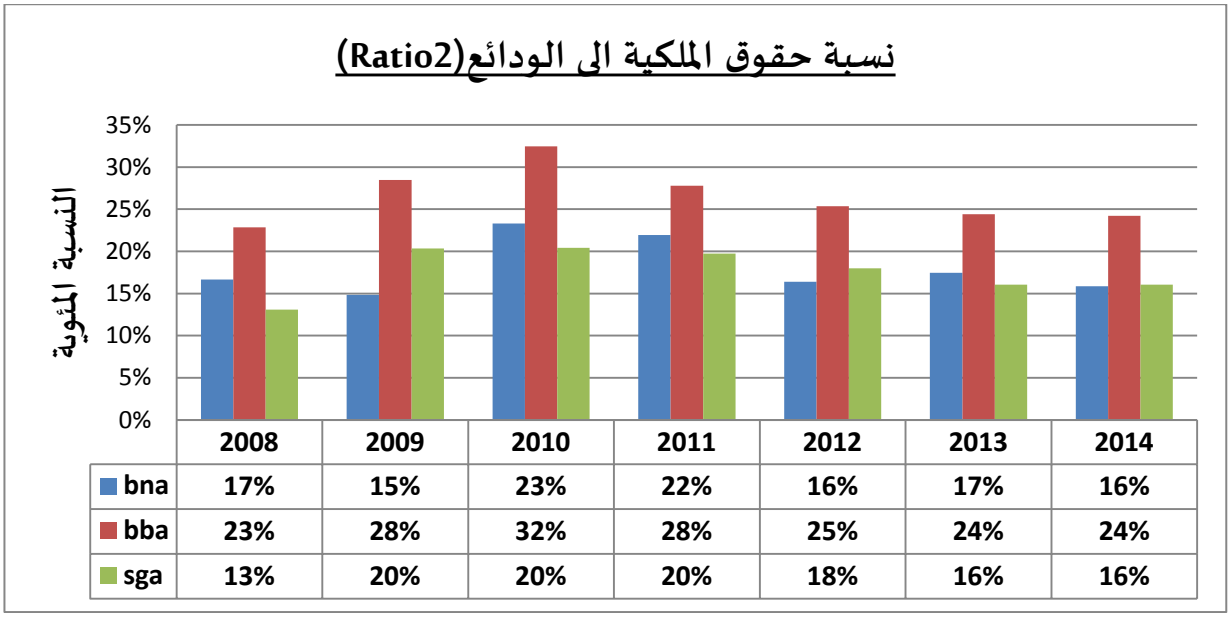

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	17%	15%	23%	22%	16%	17%	16%
bba	23%	28%	32%	28%	25%	24%	24%
sga	13%	20%	20%	20%	18%	16%	16%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (05) نسب ملاءة رأسمال من الودائع لبنك BNA شهدت تذبذب خلال سنوات الدراسة ، ففي سنة 2008 بلغت نسبة 17% ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2009 بنسبة 15 % ،ثم ارتفعت سنة 2010 بنسبة 23% كأقصى نسبة و يعود ذلك الى ارتفاع حجم الودائع و حقوق الملكية بنفس المستوى ،وفي سنة 2011بنسبة 22% ، ثم شهدت انخفاضا سنة 2013 بنسبة 17 % ،لتصل إلى أدنى نسبة محققة خلال فترة دراستنا سنتي 2012 و 2014 ويعود ذلك الارتفاع في حجم الودائع .

وبالنسبة لبنك BBA ، بلغ نسبة هذا المؤشر 13% سنة 2008 ، ثم ارتفعت هذه النسبة 28%في سنة 2009 و بـ32% سنة 2010 لأعلى نسبة مقارنة بالبنوك الأخرى، سبب هذا ارتفاع هو ارتفاع رأسمال البنك لاسترداد الودائع ، ثم انخفضت هذه النسبة بـ 28% في سنة 2011 يعود ذلك لانخفاض رأسمال البنك ، لتستمر في الانخفاض بنسبة 25% سنة 2012 وبنسبة 24% سنتي 2013 و 2014.

أما بنك SGA، فكانت نسب هذا المؤشر في سنة 2008 بنسبة 13% ثم ارتفعت بنسبة 20 % سنة 2009 و2010 و2011 ، يعود ذلك لارتفاع رأسمال لتغطية الودائع ،ثم عرفت هذا المؤشر انخفاضا طفيفا ما بين سنة 2010 و 2014 ، ففي سنة 2010 و 2011 انخفضت بنسبة 1% و في سنة 2012 بنسبة 0.45% ثم تعود بارتفاع بنسبة 1% نتيجة لارتفاع رأسماله لسنة 2013 و 2014.

2-3-نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (نسبة Cook):

تهتم هذه النسبة برأس المال إلى الأصول ذات المخاطرة حيث تخفض مجموع أصول البنك بالنقدية بالخزينة و لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى و السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة من الحكومة ، فمن خلال الشكل البياني التالي يبين تطور نسب رأس المال إلى الأصول لمرجحة بالمخاطر للبنوك العينة لفترة 2008-2014 كما يلي:

الشكل البياني رقم (05) :يمثل نسب رأس المال إلى الأصول الخطرة (Ratio) للبنوك العينة للفترة 2008-2014

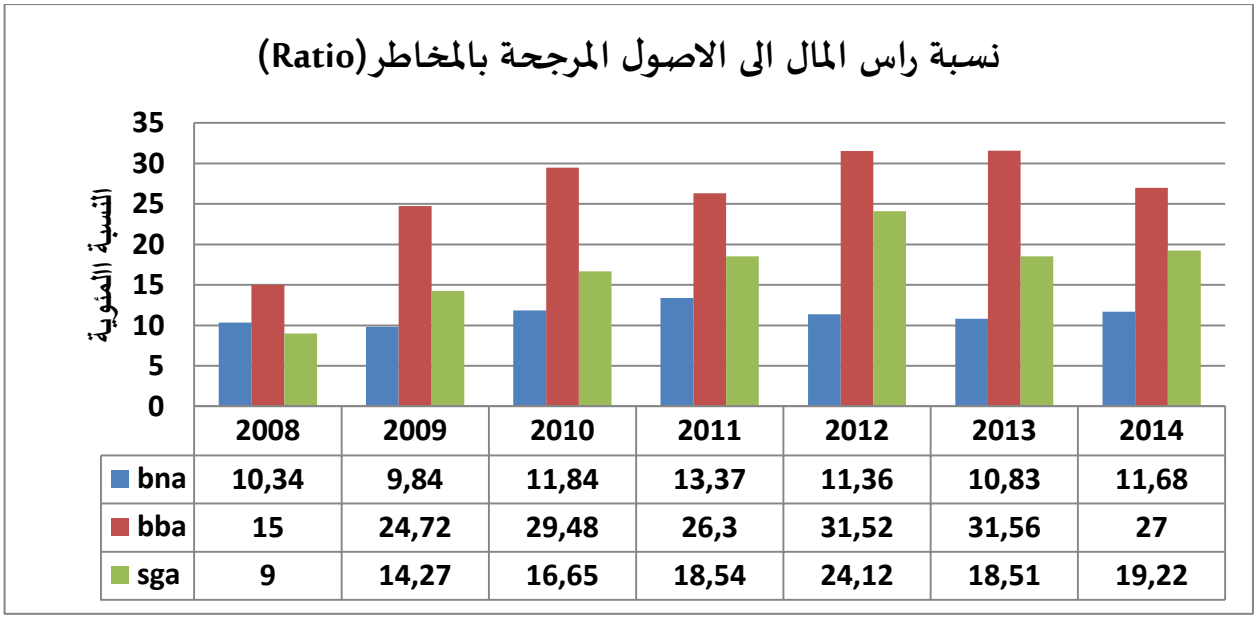

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	10,34	9,84	11,84	13,37	11,36	10,83	11,68
bba	15	24,72	29,48	26,3	31,52	31,56	27
sga	9	14,27	16,65	18,54	24,12	18,51	19,22

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (05) نسب الملاءة لبنك BNA شهدت تذبذب خلال سنوات الدراسة ، ففي سنة 2008 بلغت نسبة 10.34% ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2009 بنسبة 9.84 % ،ثم ارتفعت سنة 2010 بنسبة 11.84 % ،وفي سنة 2011بنس13.37 % كأقصى حد لها، ثم شهدت انخفاضا سنة 2012 بنسبة 11.36 % ،لتصل إلى 10.83 % سنة 2013 ثم 11.68 % سنة 2014 .و كل هذه النسب معتبرة و تفوق نسبة 8 % لجنة بازل .

وبالنسبة لبنك BBA ، بلغ نسبة هذا المؤشر 15% سنة 2008 ، ثم ارتفعت هذه النسبة 24.72%في سنة 2009 و بـ29.48 % سنة 2010 ، ثم انخفضت هذه النسبة بـ 26.30% في سنة 2011 ، لتستمر في الارتفاع بنسبة 31.52% سنة 2012 وبنسبة 31.56 % سنة 2013 ، لتعاود الانخفاض سنة2014 بنسبة27 % و تعتبر أحسن نسب ملاءة بالنسبة لهذا البنك مقارنة بالبنوك الأخرى.

أما بنك SGA، فكانت نسب هذا المؤشر في سنة 2008 بنسبة 9% ثم ارتفعت بنسبة 14.27 % سنة 2009 واستمرت في الارتفاع بسبة 16.65% سنة 2010 و بنسبة 18.54 % سنة 2011، ،لتسجل أعلى نسبة ملاءة سنة 2012 بنسبة 24.12 % ثم عرفت هذا المؤشر انخفاضا طفيفا خلال سنة 2013 بنسبة 18.51 % و 19.22 % سنة 2014 ونلاحظ أن جميع نسب الملاءة المحققة لهذا البنك اكبر من نسبة الملاءة التي حددتها لجنة بازل .

3 –تحليل مؤشرات السيولة :

1.3– نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل :

تعكس هذه النسبة حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبا إلى التزاماته الواجبة الأداء (الخصوم قصيرة الأجل) بالميزانية فمن خلال الشكل البياني التالي يبين تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة لفترة 2008-2014كما يلي :

الشكل البياني رقم (07) نسب نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة لفترة 2008-2014

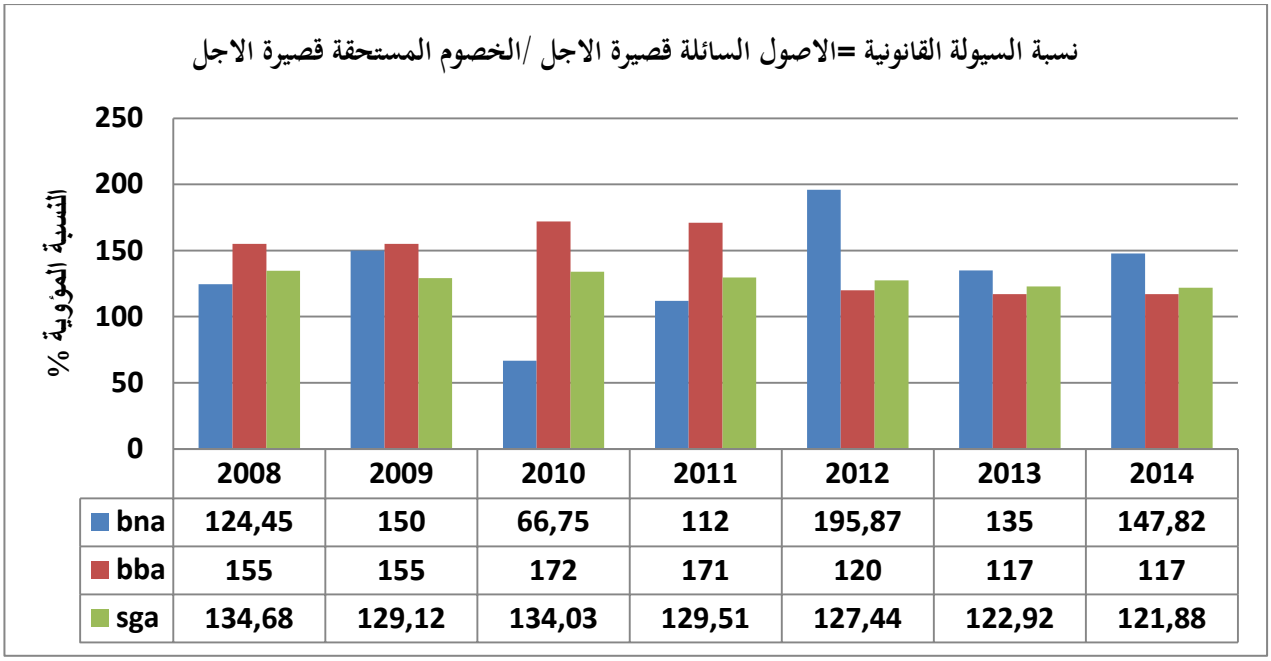

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	124,45	150	66,75	112	195,87	135	147,82
bba	155	155	172	171	120	117	117
sga	134,68	129,12	134,03	129,51	127,44	122,92	121,88

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (05) نسب السيولة القانونية لبنك BNA ، كانت نسب معتبرة ،ففي سنة 2008 بلغت نسبة 124.45% ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2009 بنسبة 150 % ،ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 66.75 % ،لتعاود الارتفاع سنة 2011 بنسبة 112% ، ثم سنة 2012 بنسبة 195.87 % كأقصى حد لها ،لتصل إلى 135 % سنة 2013 ثم 147.82 % سنة 2014 .و نلاحظ أن معظم النسب تفوق نسبة 100 % هذا بسبب فائض السيولة التي تعاني منه البنوك في الجزائر.

وبالنسبة لبنك BBA ، بلغ نسبة هذا المؤشر 155% سنة 2008 و 2009، ثم ارتفعت هذه النسبة 172% سنة 2010 كأقصى نسبة لها، ثم بنسبة 171 % سنة 2011 ، ثم انخفضت هذه النسبة الى 120% في سنة 2012 ، لتستمر في الانخفاض بنسبة 117% سنتي 2013 و 2014 .

أما بنك SGA، فقد سجل هذا المؤشر سنة 2008 نسبة 134.68% كأقصى نسبة محققة ثم انخفضت بنسبة 129.12 % سنة 2009 واستمرت في الارتفاع بنسبة 134.03% سنة 2010 لتعاود في الانخفاض بنسبة 129.51 % سنة 2011، ، ليستمر هذا المؤشر في الانخفاض خلال سنة 2012 بنسبة 127.44 % و 122.92 % سنة 2013 و بنسبة 121.88% سنة 2014 .

2.3- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول :

تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل

نقدي أو شبه نقدي أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة فمن خلال الشكل البياني التالي يبين تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة لفترة 2008-2014 كما يلي :

الشكل البياني رقم (07) نسب نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك العينة للفترة 2008-2014

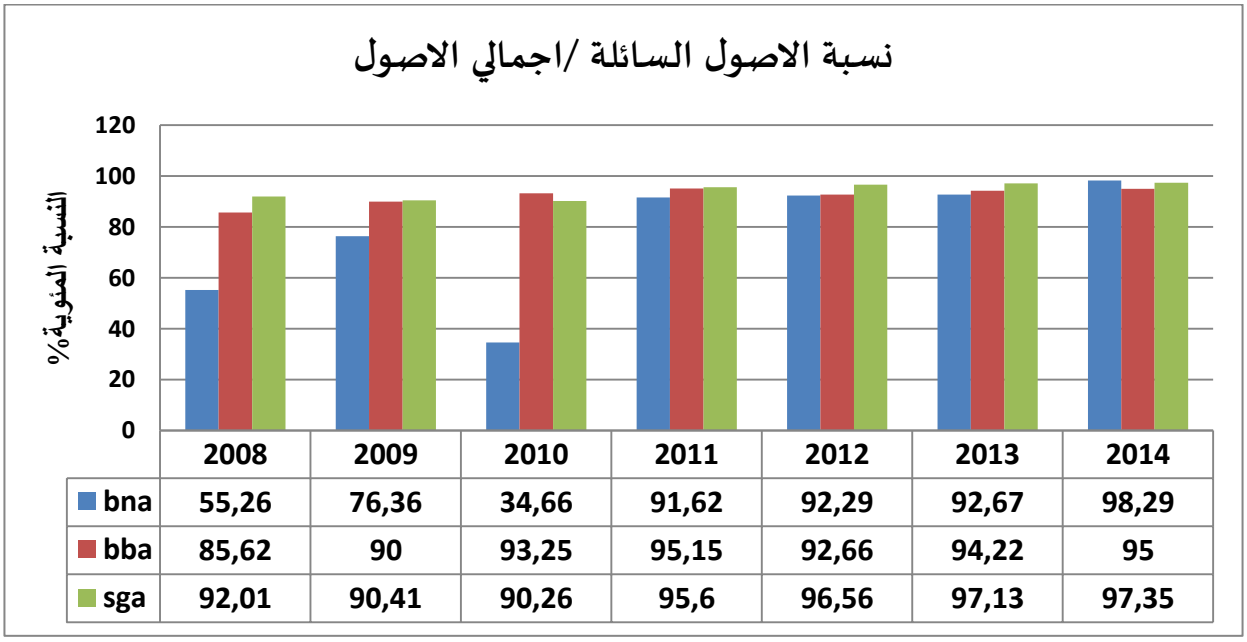

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
bna	55,26	76,36	34,66	91,62	92,29	92,67	98,29
bba	85,62	90	93,25	95,15	92,66	94,22	95
sga	92,01	90,41	90,26	95,6	96,56	97,13	97,35

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنوك المعنية اعتمادا على برنامج Excel2007

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (05) نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك BNA ، كانت نسب معتبرة ،ففي سنة 2008 بلغت نسبة 55.26% ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع سنة 2009 بنسبة 76.36 % ،ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 34.66 % ،لتعاود الارتفاع سنة 2011 بنسبة 91.62% ، ثم سنة 2012 بنسبة 92.29 % ،لتصل إلى 92.67 % سنة 2013 ثم 98.29 % سنة 2014 كأقصى حد لها.

وبالنسبة لبنك BBA ، بلغ نسبة هذا المؤشر 85.62% سنة 2008 ثم ارتفع إلى 90 % سنة 2009، لتصل إلى 93.25 % سنة 2010 ، ثم بنسبة 95.15 % سنة 2011 ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 92.66% في سنة 2012 ، لتستمر في الارتفاع بنسبة 94.22 % سنة 2013 و بنسبة 95 % سنة 2014 .

أما بنك SGA، فقد سجل هذا المؤشر سنة 2008 نسبة 92.01% ثم انخفضت بنسبة 90.41 % سنة 2009 و بنسبة 90.26 % ، واستمرت في الارتفاع بنسبة 95.60 % سنة 2010 ثم بنسبة 96.56 % سنة 2012، ، ليستمر هذا المؤشر في الارتفاع خلال سنة 2012 بنسبة 96.56 % و 97.13 % سنة 2013 و كأقصى نسبة بـ 97.35% سنة 2014.

المطلب الثاني : عرض و مناقشة نتائج أثر تطبيق النظم الاحترازية على أداء البنوك عينة الدراسة

بناء على المؤشرات المكونة لنموذج العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية ،قمنا بتحليل أثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظم الاحترازية و ربحية البنوك محل الدراسة وذلك من خلال تقدير النموذج باستخدام البرنامج الإحصائيEviews تم الحصول على نتائج الانحدار الخطي بالاعتماد على طريقة الانحدار التدريجي المتعدد (Stepwise Régression Analysis) لتفسير العلاقة بين المتغير التابعROE و ROA والمتغيرات المستقلة (Ratio,ratio1,ratio2,liq1,liq2) لكل بنك و هذا من خلال الفرضيات التي تم صياغتها بهذا الخصوص.

أولا : بنك البركة الجزائري BBA

1- اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد على الأصول (ROA) :

-H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 05 %) بين النظم الاحترازية في الجزائر (نسب الملاءة و نسب السيولة) و ربحية البنك (ROA و ROE)

-H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 05 %) بين النظم الاحترازية في الجزائر (نسب الملاءة و نسب السيولة) و ربحية البنك (ROA و ROE) حيث تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم :02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROA كما يلي :

Dependent Variable: ROA
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 18:55
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.052964	0.004811	11.00884	0.0016
RATIO	-0.043960	0.011361	-3.869445	0.0305
RATIO1	-0.269108	0.121804	-2.209357	0.1142
RATIO2	0.106047	0.054512	1.945396	0.1469

R-squared	0.951259	Mean dependent var	0.028784
Adjusted R-squared	0.902518	S.D. dependent var	0.003761
S.E. of regression	0.001174	Akaike info criterion	-10.36096
Sum squared resid	4.14E-06	Schwarz criterion	-10.39187
Log likelihood	40.26336	Hannan-Quinn criter.	-10.74298
F-statistic	19.51667	Durbin-Watson stat	1.947772
Prob(F-statistic)	0.017998		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم 02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ROA لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.951 ،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.902 تصحيح أثر درجة الحرية و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 90.25% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROA) و الباقي 10 % فهو جزء غير مفسر.

-اختبار إحصائية ستيودنت (Students T-distribution) للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغير الثابت و بالنسبة لمتغير Ratio (نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول الخطرة) عند مستوى معنوية 05 % ذات معنوية إحصائية حيث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الثابت وربحية البنك و المتمثلة في (ROA) في حين هناك علاقة سلبية مع نسبة رأس المال المخاطر إلى إجمالي الأصول الخطرة حيث تغير Ratioبوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ-0.044 ،و هذا يؤكد قبول النموذج إحصائيا .أما بالنسبة للمغيرات ratio1و ratio 2 و liq1 و liq2 و بناء على prob فهي متغيرات ليس لها معنوية إحصائية و بالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROA.

- من خلال إحصائية فيشر يمكن ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي حيث بلغت 19.51 اكبر من القيمة المجدولة و هذا يؤكد تفسير النموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج مقبول ومعنوي عند مستوى الدلالة 5 % .

- أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 1.95 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء .

و يمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم و بالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية بنك البركة الجزائري من خلال معدل العائد على الأصول على النحو التالي :

AI $_{BBA}$= 0.053*–0.0044* Ratio.

* تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 5 %.

2- اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد حقوق الملكية (ROE)

لدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية) بين النظم الاحترازية في الجزائر (نسب الملاءة و نسب السيولة) و ربحية البنك (ROA و ROE) من عدمها ،تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم :02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROE كما يلي :

Dependent Variable: ROE
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 18:57
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 6
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.843532	0.018679	45.15977	0.0005
RATIO	-0.202743	0.015072	-13.45137	0.0055
RATIO1	-3.372526	0.119079	-28.32176	0.0012
RATIO2	0.859148	0.053342	16.10634	0.0038
LIQ1	-0.340365	0.023227	-14.65401	0.0046

R-squared	0.999796	Mean dependent var	0.194054
Adjusted R-squared	0.999388	S.D. dependent var	0.045688
S.E. of regression	0.001130	Akaike info criterion	-10.55655
Sum squared resid	2.56E-06	Schwarz criterion	-10.59518
Log likelihood	41.94792	Hannan-Quinn criter.	-11.03408
F-statistic	2449.514	Durbin-Watson stat	2.617079
Prob(F-statistic)	0.000408		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم 02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات لمستقلة و المتغير التابع ROE لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.999،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.999 تصحيح أثر درجة الحرية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير100% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROE).

-اختبار إحصائية ستيودنت (StudentsT-distribution) للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغير الثابت و بالنسبة للمتغيرات المستقلة Ratio, Ratio1, Ratio2,liq1 عند مستوى معنوية 05 % حيث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الثابت وربحية البنك و المتمثلة في (ROE) و بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع حيث تغير Ratio2 بوحدة واحدة

يؤدي إلى تغير AI بـ 0.86 في حين هناك علاقة سلبية بين نسبة رأس المال المخاطر إلى إجمالي الأصول الخطرة حيث تغير Ratio بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ -0.20 و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول حيث تغير Ratio1 بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ -3.37 و أيضا نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حيث تغير liq1 بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ -0.34 و هذا يؤكد أن النموذج مقبول جدا معنويا وإحصائيا .أما بالنسبة للمتغير liq2 و بناء على prob فهو متغير لم يظهر تم استبعاده وفقا لنموذج الانحدار التدريجي المتعدد لأنه لم تكن له معنوية إحصائية و بالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROE .

- من خلال إحصائية فيشر يمكن ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي حيث بلغت 2449.51 اكبر من القيمة المجدولة و هذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج مقبول و معنوي عند مستوى الدلالة 5 % .

- أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 2.61 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء و يمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم و بالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية بنك البركة الجزائري من خلال معدل العائد على الأصول على النحو التالي :

$$AI_{BBA} = 0.843^{*} - 0.202^{*}\ Ratio - 3.372\ Ratio1 + 0.859\ Ratio2 - 0.340\ Liq1.$$

*** تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 5 %.**

ثانيا :البنك الوطني الجزائري

1- اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد على الأصول (ROA) :

لدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية) بين النظم الاحترازية في الجزائر (نسب الملاءة و نسب السيولة) و ربحية البنك (ROA و ROE) من عدمها ، كما يلي حيث تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم 02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROA كما يلي :

Dependent Variable: ROA
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:10
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RATIO2	0.287725	0.100831	2.853548	0.0357
RATIO1	-0.273035	0.163701	-1.667892	0.1562

R-squared	0.697615	Mean dependent var	0.021483
Adjusted R-squared	0.637138	S.D. dependent var	0.007151
S.E. of regression	0.004308	Akaike info criterion	-7.821961
Sum squared resid	9.28E-05	Schwarz criterion	-7.837415
Log likelihood	29.37686	Hannan-Quinn criter.	-8.012972
Durbin-Watson stat	2.637906		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم 02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات لمستقلة و المتغير التابع ROA لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.697 ،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.0.637 تصحيح أثر درجة الحرية و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 70% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROA) و الباقي 30 % فهو جزء غير مفسر.

-اختبار إحصائية ستيودنت (Students T-distribution) للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغيرRatio2 (نسبة حقوق الملكية إلى الودائع) عند مستوى معنوية 05 % ذات معنوية إحصائية حيث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين Ratio2 وربحية البنك(ROA). أما بالنسبة للمتغير الثابت وباقي المتغيرات ratio1 و ratio و liq1 و liq2 ، التي لم تظهر في الجدول السابق تم استبعادها وفقا لنموذج الانحدار التدريجي المتعدد لأنها لم تكن معنوية إحصائيا و بالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROA.

- نلاحظ ان إحصائية فيشر التي ترجم القوة التفسيرية للنموذج الكلي لم تظهر و هذا لا يفسر نموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج غير مقبول وغير معنوي عند مستوى الدلالة 5 % .

- أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 2.63 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء و يمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم و بالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية البنك الوطني الجزائري من خلال معدل العائد على الأصول على النحو التالي :

$$AI_{BNA} = 0.287^{*} Ratio2.$$

* تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 5 %.

2- اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد حقوق الملكية (ROE)

لتحليل ربحية البنك (**ROE**) تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم :02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROE كما يلي :

Dependent Variable: ROE
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:07
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LIQ2	0.133638	0.012746	10.48488	0.0000

R-squared	0.351241	Mean dependent var	0.192432
Adjusted R-squared	0.351241	S.D. dependent var	0.061198
S.E. of regression	0.049292	Akaike info criterion	-3.050548
Sum squared resid	0.014578	Schwarz criterion	-3.058275
Log likelihood	11.67692	Hannan-Quinn criter.	-3.146054
Durbin-Watson stat	2.173838		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم 02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات لمستقلة و المتغير التابع ROE لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.351،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.0351 تصحيح أثر درجة الحرية وهذا

يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 35% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROE) وهي نسبة منخفضة نوعا ما .

-اختبار إحصائية ستيودنت (Students T-distribution) للحكم على معنوية المعلمات ودلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغير liq2 (نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل)عند مستوى معنوية 05 % ذات معنوية إحصائية حيث أن هناك دلالة موجبة ذات علاقة إحصائية بين liq2 وربحية البنك(ROE) ،أما بالنسبة للمتغير الثابت وباقي المتغيرات تم استبعادها باعتباره غير مؤثر بوجود المتغيرات المتبقية أي ليس له معنوية إحصائية و بالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROE .

-نلاحظ أن إحصائية فيشر التي ترجم القوة التفسيرية للنموذج الكلي لم تظهر و هذا لا يفسر نموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج غير مقبول وغير معنوي عند مستوى الدلالة 5 % .

- أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 2.17 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء و يمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم و بالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية بنك الوطني الجزائري من خلال معدل العائد حقوق الملكية على النحو التالي :

$$AI_{BBA} = -0.340^{*} Liq2.$$

* تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 5 %.

و نلاحظ من خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج يمكن أن نقول أن النموذج المقدر للبنك الوطني الجزائري غير مقبول من الناحية الإحصائية.

ثالثا : بنك سوسيتي جنرال الجزائري

1- اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد على الأصول (ROA) :

لدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية) بين النظم الاحترازية في الجزائر(نسب الملاءة و نسب السيولة)و ربحية البنك (ROA و ROE) من عدمها ، تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم :02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROA كما يلي :

Dependent Variable: ROA
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:21
Sample: 2009 2014
Included observations: 6
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5 **10 % معنوي عند**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RATIO1	0.425606	0.145026	2.934683	0.0991
RATIO	0.091490	0.030291	3.020421	0.0944
C	-0.073545	0.024899	-2.953712	0.0981
LIQ2	0.022754	0.022016	1.033546	0.4100

R-squared	0.921520	Mean dependent var	0.030238
Adjusted R-squared	0.803799	S.D. dependent var	0.004654
S.E. of regression	0.002061	Akaike info criterion	-9.296280
Sum squared resid	8.50E-06	Schwarz criterion	-9.435107
Log likelihood	31.88884	Hannan-Quinn criter.	-9.852016
F-statistic	7.828034	Durbin-Watson stat	1.970447
Prob(F-statistic)	0.115380		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات لمستقلة و المتغير التابع ROA لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.921 ،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.803 تصحيح أثر درجة الحرية و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 92.15% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROA) و الباقي 7.85 % فهو جزء غير مفسر.

-اختبار إحصائية ستيودنت (Students T-distribution) للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغير الثابت و بالنسبة للمتغير Ratio(نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) و Ratio1 (نسبة حقوق الملكية إلى الأصول) عند مستوى معنوية 10 % حيث أن هناك علاقة سلبية بين الثابت

و ربحية البنك في حين هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين Ratio وربحية البنك و المتمثلة في (ROA) حيث تغير Ratio بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ 0.09 وأيضا علاقة موجبة بين Ratio1 و ROA حيث تغير Ratio1 بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ 0.42 وهذا يؤكد على قبول النموذج إحصائيا .أما بالنسبة للمغيرات ratio2 و liq1 و لكن liq2 ظهرت في الجدول إلا انه ليست معنوية إحصائيا و بناء على prob فهي متغيرات لم تظهر في الجدول السابق حيث تم استبعادها وفقا لنموذج الانحدار التدريجي لان ليس لها معنوية إحصائية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROA .

– من خلال إحصائية فيشر يمكن ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي حيث بلغت 7.82 اكبر من القيمة المجدولة و هذا يؤكد تفسير النموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج مقبول ومعنوي عند مستوى الدلالة 10 % .

– أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 1.97 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء ويمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية بنك سوسيتي جنرال الجزائري من خلال معدل العائد على الأصول على النحو التالي :

AI $_{SGA}$=– 0.0735–0.0914** Ratio+0.0425 Ratio1**

** تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 10 %.

2– اثر النظم الاحترازية (نسب الملاءة و السيولة) على العائد حقوق الملكية (ROE) :

لتحليل ربحية البنك (ROE)حيث تحصلنا على المخرجات المبينة في الملحق رقم : 02 الذي بين نتائج الانحدار للمتغير التابع ROE كما يلي :

Dependent Variable: ROE
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:14
Sample: 2009 2014
Included observations: 6
No always included regressors
Number of search regressors: 6
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LIQ2	0.159255	0.162464	0.980243	0.4303
RATIO	0.664135	0.223527	2.971161	0.0971
C	-0.314557	0.183742	-1.711955	0.2290
RATIO1	1.549028	1.070207	1.447410	0.2847

R-squared	0.877086	Mean dependent var	0.221150
Adjusted R-squared	0.692714	S.D. dependent var	0.027440
S.E. of regression	0.015211	Akaike info criterion	-5.298892
Sum squared resid	0.000463	Schwarz criterion	-5.437719
Log likelihood	19.89668	Hannan-Quinn criter.	-5.854628
F-statistic	4.757165	Durbin-Watson stat	2.001284
Prob(F-statistic)	0.178584		

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات Eviews (انظر الملحق رقم 02 ص)

لاختبار الفرضيات المفترضة بين المتغيرات لمستقلة و المتغير التابع ROE لدينا :

-تحليل التباين ،فمن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي قدرت قيمة معامل التحديد R-squared بـ0.877،و بلغ معامل التحديد المصحح Adgusted R-square بـ0.692 تصحيح أثر درجة الحرية و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 87.70% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ROE) و بالباقي 12.30% جزء غير مفسر.

-اختبار إحصائية ستيودنت (Students T-distribution) للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات فقد أثبتت المعنوية للمتغير المستقل Ratio(نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة) عند مستوى معنوية 10 % حيث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين ratio وربحية البنك(ROE) حيث تغير Ratio بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير AI بـ 0.66 ، و هذا يؤكد قبول النموذج إحصائيا .أما بالنسبة للمتغيرات liq2، Ratio1 و الثابت فبناء على prob ظهرت في الجدول السابق إلا أنها ليست معنوية إحصائيا أما بالنسبة لـ liq2 ,Ratio1 لم تظهر و تم استبعادها وفقا لنموذج الانحدار التدريجي المتعدد لأنه لم تكن لها معنوية إحصائية و بالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها و بين المتغير التابع ROE .

– من خلال إحصائية فيشر يمكن ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي حيث بلغت 4.75 اكبر من القيمة المجدولة وهذا يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الاقتصادية أي الاختبار الكلي للنموذج مقبول و معنوي عند مستوى الدلالة 10 % .

– أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) فقد بلغت القيمة 2.00 مقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون) حيث نجد انه لا وجود لمشكل ارتباط الأخطاء و يمكن اعتماد التفسير الإحصائي المقدم و بالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار لربحية بنك سوسيتي جنرال الجزائري من خلال معدل العائد على حقوق الملكية على النحو التالي :

$$AI_{SGA} = -0.202^{**}\ Ratio$$

** تشير إلى معنوية إحصائية لمتغير عند مستوى معنوية 10 %.

و عليه يمكن تفسير نتائج الدراسة المتوصل إليها و الخروج باستنتاجات للبنوك الثلاثة محل الدراسة كما يلي:

1– بنك البركة الجزائري :

من خلال معادلة الانحدار لبنك البركة الجزائري يمكن تقديم الملاحظات و التفسيرات التالية :

- أن نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (نسبة ملاءة بازل) تؤثر في أداء بنك البركة و على ربحيته المتمثلة في العائد على الأصول بعلاقة عكسية و هذا يعني أن رأس مال بنك البركة الجزائري غير قادر على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها ووجود العلاقة السلبية تعود إلى تجميد البنك لرأسماله و بالتالي ينقص العمل المصرفي مما يودي إلى انخفاض العوائد.
- هناك علاقة بين نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة و ربحية بنك البركة و المتمثلة في في العائد على حقوق الملكية ROE وتأثيرها عكسي و هذا إن دل على عدم استيعاب رأس ماله للخسائر المحتملة و هو ما يتوافق مع الدراسات السابقة .
- فتمتع البنك بمعدل ملاءة مناسب من شأنه أن يزيد في استقراره و يحقق له درجة من الأمان الأمر الذي يسمح له بالحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد من جراء الاستخدام الأمثل لأمواله المستثمرة و وجود العلاقة السلبية تعود إلى تجميد البنك لرأسماله و بالتالي ينقص العمل المصرفي مما يودي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين الذين يسعون دائما الى تعظيم أرباحهم .
- يقدر الحد الأدنى بـ0.052 و مع انعدام المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر في أداء بنك البركة و بالتالي على مستوى ربحيته يبلغ 5 % و هو مؤشر مقبول على سعي البنك لتحقيق مستوى أداء مقبول ن خلال احترامه و تطبيقها نسبة الملاءة للجنة بازل .

- في حين هناك علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و ربحية بنك البركة ROE و هي تؤثر سلبا على أدائه و من ثم على ربحيته و هذا يعني أن حقوق ملكية البنك لا تغطي إجمالي موجوداته ،فقدرة البنك و كفاءته في استثمار أمواله سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحيته و بالتالي تعظيم قيمة أسهمه في السوق الأمر الذي سيؤثر بشكل ايجابي على درجة الأمان المصرفي للبنك .
- بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول السائلة /إجمالي الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية ROE و تأثيرها سلبي و هذا يعني أن البنك يعاني من صعوبة في تسييل أصوله إضافة إلى تحمل تكاليف إضافية لتحويلها إلى سيولة .و هو ما توصلت إليه الدراسات السابقة بوجود علاقة عكسية بين السيولة و الربحية فهمناك علاقة وطيدة بين هاتين الأخيرتين فأي بنك لا يمكن أن يستغني عنهما .لذا فان ضعف إحداهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين وإضعاف المركز المالي مما يعرضه للمخاطر و بالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار في تحقيق مزايا تنافسية .

-و هناك علاقة طردية و تأثير ايجابي بين نسبة حقوق الملكية /إجمالي الودائع و ربحية بنك البركة المتمثلة فيROE . وهذا يعني زيادة حقوق الملكية في البنك يؤدي إلى زيادة الودائع في البنك و بالتالي زيادة ثقة المودعين لديه ،و بالتالي بإمكان البنك تقديم القروض والاستثمار في أوجه مختلفة لتعظيم ربحيته و زيادة عوائده ، و تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن نموذج العائد على حقوق الملكية أكثر ربحية و هو ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة .

فوجود العلاقة السلبية يمكن أن يعود إلى عدم اعتماد بنك البركة على طرق أخرى في التمويل مثل المشاركةو غيرها و عليه فهو لا يعتمد على رأسماله .

2-البنك الوطني الجزائري:

من خلال معادلة الانحدار لبنك الوطني الجزائري يمكن تقديم الملاحظات و التفسيرات التالية :

-و هناك علاقة طردية و تأثير ايجابي بين نسبة حقوق الملكية /إجمالي الودائع و ربحية بنك الوطني الجزائري المتمثلة في ROAزيادة ثقة المودعين لديه و يمكن أن تعود العلاقة الايجابية إلى زيادة ثقة المودعين لديه و هذا يعني زيادة حقوق الملكية وبالتاي زيادة العائد على الأصول.

-بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الأصول السائلة /الخصوم المستحقة قصيرة الأجل و معدل العائد على حقوق الملكية ROE و تأثيرها ايجابي و هذا يعني أن الأصول السائلة لدى البنك الوطني الجزائري تغطي الخصوم المستحقة القصيرة الأجل لديه.في حين كان لا بد أن تكون العلاقة عكسية إلا أننا وجدناها ايجابية و هذا حسب مقررات لجنة بازل 3 و التي تنص البنوك على ضرورة الاحتفاظ بنسب سيولة لمواجهة الخسائر المتوقعة .

و بما أن أغلب المتغيرات المستقلة انعدمت و قيمة الحد الثابت أيضا فهذا يعني أن رأسمال البنك لا يستطيع امتصاص خسائر البنك و لا يستطيع مواجهة التزاماته و بالتالي يمكن القول أن بنك الوطني الجزائر في حالة تعثر و باعتباره بنكا

عمومي فان هذا التعثر لا يظهر و يبقى مستترا حيت يتم احتوائه عن طريق الدولة نظرا لطابعها الاستراتيجي في تمويل التنمية الاقتصادية على عكس البنوك الخاصة التي تسعى إلى الربحية بالدرجة الأولى .

- **بنك سوسيتي جنرال الجزائري :**

من خلال نتائج معادلة الانحدار لبنك سوسيتي جنرال الجزائري يمكن تقديم الملاحظات والتفسيرات التالية :

– وجود علاقة طردية بين نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (نسبة ملاءة بازل) و هي تؤثر ايجابيا في أداء بنك سوسيتي جنرال الجزائري و على ربحيته المتمثلة في العائد على الأصولROA و هذا يعني أن رأس مال هذا البنك قادر على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها باعتباره بنك خاصا يسعى إلى تحقيق الربحية .

– في حين هناك علاقة طردية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و ربحية بنك البركة ROA و هي تؤثر ايجابيا على أدائه و من ثم على ربحيته و هذا يعني أن حقوق ملكية البنك تغطي إجمالي موجوداته.

– كما أن نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (نسبة ملاءة بازل) تؤثر ايجابيا في أداء بنك سوسيتي جنرال الجزائري وعلى ربحيته المتمثلة في العائد على الأصولROE و هذا يعني أن رأس مال هذا البنك قادر على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها. و يمكن القول أن العلاقة الايجابية لبنك سويتي جنرال يمكن أن تعود إلى زيادة ثقة مودعيه وزبائنه مما يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول و العائد على حقوق المسامين و بالتالي من خلال احتجاز الأرباح .

خلاصة الفصل الثاني :

عرف التنظيم الاحترازي الجزائري تطورا منذ صدور قانون النقد و القرض 10/90 و قد سعت الجزائر إلى مسايرة النظم الاحترازية للجنة بازل الدولية من خلال تبني نسبة الملاءة المصرفية و التي استكمل تطبيقها سنة 1999، و رغم هذا التأخر إلى أنها واصلت في إصدار التنظيمات تمثلت في التنظيم 04/10 الذي حدد رؤوس أموال البنوك وصولا إلى التنظيم 01/14 المتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة و هي قريبة جدا من بازل 3 .

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية ،و ذلك من اجل تحليل اثر تطبيق النظم الاحترازية على أداء كل من بنك الوطني الجزائري باعتباره بنكا عموميا و بنك البركة باعتباره بنكا إسلاميا خاصا ،بالإضافة إلى بنك سوسيتي جنرال باعتباره بنكا أجنبيا خاصا ،و ذلك من خلال حساب مؤشرات الملاءة والسيولة و كذا مؤشرات الربحية و المتمثلة في العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية حيث تم التركيز على تحليل هذه المؤشرات للبنوك الثلاثة محل الدراسة لخدمة أغراض الدراسة و المتمثلة أساسا في الحكم على العلاقة بين النظم الاحترازية و المتمثلة في نسب الملاءة و نسب السيولة و أثرها على أداء البنوك وقد تم التوصل إلى ما يلي:

-أن تطبيق نسبة الملاءة للجنة بازل لا يضعف مستوى أداء البنك الجزائرية سواء كانت بنوك عمومية أو خاصة.

- أن نسبة الملاءة في البنوك الخاصة مرتفعة مقارنة بالبنوك العمومية نظرا لاهتمامها بتطبيق معايير السلامة المصرفية و أنها تطبق معيار الملاءة للمؤسسة الأم التي تتواجد في الغالب خارج الجزائر.

-أن البنوك الجزائرية تطبق النسب الاحترازية المتمثلة في نسبتي السيولة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي إلى أن تأثير هذه النسب لا يظهر بسبب فائض السيولة الهيكلي.

الخاتمة

الخـــــاتمة

مع انتشار موجة العولمة والتحرير المالي عرفت الأنظمة المصرفي في كثير من الدول أزمات مختلفة أدى إلى عدم استقرارها، ما جعل الجهات الرقابية والإشرافية للعمل على انتهاج تنظيم احترازي يقوم بحماية البنوك وتحقيق المنافسة العادلة بينها وحماية حقوق مودعيها، حيث خضعت للتطوير باستمرار بدءا من بازل 1 وصولا لبازل 3، خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة والتي تسببت في انهيار العديد من لبنوك في العالم لذلك سعت معظم الدول إلى تبني هذه النظم ومواكبة تطوراتها رغم كونها غير ملزمة.

و قد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة و التي تدور إشكاليتها حول " أثر تطبيق التنظيم الاحترازي على أداء البنوك الجزائرية وعلى مستوى ربحيتها، من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن يساهم به التنظيم الاحترازي في التأثير في أداء البنوك الجزائرية وقد عملت السلطات النقدية جاهدة منذ إصدار قانون النقد و القرض 10/90 لمواكبة هذا التنظيم على المستوى الدولي.

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أهمية النظم الاحترازية في العمل المصرفي سواء في حماية البنوك و في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي ككل ، لذلك سعت معظم الدول الى مسايرة تطورات هذه النظم من خلال تطويع قوانينها و تنظيماتها الداخلية معها بشكل دائم ،أما بالنسبة، ولكن بالنسبة للجزائر وتنظيماتها الاحترازية وبعد تحليل أثرها على أداء البنوك يمكن أن نسجل النتائج التالية:

-أن البنوك الجزائرية تطبق النظم الاحترازية للجنة بازل 1 و 2 والمتمثلة في نسبة الملاءة والمحدد بـ8 % ولم يرد لحد الآن أي تنظيم أو تعليمة لبنك الجزائر لكيفية حساب هذه النسبة بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل 3 إلا أن تم إدراج مفهوم ما يسمى بوسادة الأمان وقدرت بـ2.5 % اتصل إلى 9.5 %و هو التطبيق الحرفي لها لتصل إلى النسبة الدولية 10.5 %خلال 04 سنوات مقبلة .

- أن البنوك الجزائرية بذلت جهدا لتطبيق و الالتزام بالنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية خاصة نسبة الملاءة المصرفية وان كانت المسايرة متأخرة إلا أن توصلنا إلى وجود معنوية لهذه النسبة بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد مانع من التزام البنوك الجزائرية بتطبيق هذه النسبة لان ذلك لا يضعف من أداءها.
- أما في ما يخص نسبة السيولة والتي تعتبر أيضا من أهم النظم الاحترازية للجنة بازل لا يوجد أي علاقة أو تأثير لان نموذجها لم يكن معنويا بالرغم من الارتباط الوثيق نسبة الملاءة ونسبة السيولة ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى فائض السيولة الهيكلي الذي تعاني منه البنوك الجزائرية وعدم التوظيف الأمثل لها يعني ضياع فرص استثمارية.
- سعي بنك الجزائر للرقي والنهوض بالمنظومة المصرفية الجزائرية من خلال إصدار التنظيم 01/14 الذي تعتبر خطوة جيدة للالتزام بالنظم الاحترازية للجنة بازل الدولية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي.

اختبار الفرضيات :

-نثبت صحة الفرضية الأولى و التي تنص على أن السلطات النقدية الجزائرية سعت إلى تطبيق النظم الاحترازية للجنة بازل 1 والمتمثلة في نسبة الملاءة الدولية 8 % و لكن بشكل متأخر عن الأجل المحدد إلا أنها لم تساير بازل 2 لإدراج مخاطر التشغيل حتى سنة 2014 و أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية تبلغ 8 % كحد أدنى هي نفسها التي حددتها اتفاقية بازل 1 و 2 و التي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية والمخاطر المرجحة في التنظيم الاحترازي الجزائري وقد أدرجت الجزائر مفهوم بنود لمقررات بازل الأخيرة حول مفهوم وسادة الأمان حيث قدرت بـ2.5 % لتصبح نسبة الملاءة الجزائرية 9.5 % وهو التطبيق الحرفي لها لكي تصل إلى النسبة الدولية 10.5 % خلال أربع سنوات المقبلة.

- أما في ما يخص نسب السيولة فالبنوك الجزائرية تطبق نسبتين للسيولة كما هو موجود في الجزء النظري والمفروضة من صندوق النقد الدولي في حين صدر التنظيم 04/11 والذي ينص البنوك على ضرورة وضع نسبة سيولة مساوية لـ100 % على الأقل في الأجل القصير، بالإضافة إلى التعليمة رقم 07/11 و المتضمنة لمعامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية حيث أن النظام الاحترازي الأخير الذي جسد في التعليمة 08/11 والنظام 01/14 يعطي صورة

واضحة على نية الجزائر بالنهوض بالمنظومة المصرفية للالتزام بمقررات لجنة بازل، قد حدد هذه النظم بناء على قانون النقد و القرض الأخير 04/10.

- ننفي صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن نقص السيولة في البنوك الثلاثة محل الدراسة وعدم كفايتها يؤدي إلى انعدام الملاءة وبالتالي تحمل تكاليف بتحويل موجوداتها إلى أموال سائلة وبالتالي التأثير على ربحيتها وحيث بناء على مؤشرات تقييم الأداء نجد أن البنوك الجزائرية تلتزم وتحقق نسب ملاءة معتبرة إلا أنها تعاني من فائض في السيولة حيث لم يظهر تأثير هذه النسبة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة نقترح بعض التوصيات و هي كما يلي:

-وضع الخطوط العريضة لكيفية استيفاء البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل 3 ضمن الجدول الزمني المقرر من طرفها.

-إنشاء خلية أو وحدة للجنة بازل على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر تعنى بمهام مخصصة لتكريس مبادئ العمل المصرفي الآمن.

-ضرورة تحرير القطاع المصرفي في الجزائر في إطار تنظيمي مؤسس و تدريجي سليم.

- ضرورة تنويع محفظة الاستثمارات للبنوك الجزائرية و البحث عن أدوات مالية وذلك لتوظيف فائض السيولة لديها.

- البحث عن مسببات تراكم فائض السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري و البحث عن آليات لامتصاصه.

آفاق الدراسة :

و بعد الخروج بهذه النتائج فإننا نجد أنفسنا أمام سؤال أو تساؤلات تبقى مطروحة و تحتاج هي أيضا لمن يبحث فيها و يدرسها نذكر منها :

-اثر مقررات لجنة بازل 3 على ربحية البنوك.

-النظام 01/14 كمدخل للالتزام بمقررات بازل 03 لتحسين أداء البنوك الجزائرية .

المـــــراجـع

قـائمة المـــراجـع

1- المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة "الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، جامعة عين سمش،السكندرية،1999.

2) حميد جاسم و آخرون، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد،1979.

3) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،2005

4) نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان،2009

ثانيا :الرسائل و البحوث الجامعية :

1) بسام محمد الأغا،اثر الرافعة المالية و تكلفة التمويل على معد العائد على الاستثمار(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين)،رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أغسطس 2005

2) حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية –دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2013،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة ورقلة ،2016 ،ص 45.

3) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،ص119 .

4) عمي سعيد حمزة، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(نقود ومالية)، جامعة الجزائر 3،2009،ص37.

5) نرمين محمد عاطف الغندور، معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة، بدون دار نشر،2005،ص82.

ثالثا – المجلات و الملتقيات

1) أحلام بوعبدلي و حمزة عمي سعيد ،دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل3،مجلة الواحات و الدراسات،المجلد7 العدد 2 ،2014 ،ص113 .

2) بوحفص بوحلاب نعناعة ،الرقابة الاحترازية و أثرها على العمل المصرفي بالجزائر، مجلة المفكر،العدد11،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص136.

3) جدايني ميمي ،دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،يومي11و12مارس 2008 جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،ص03.

4) سعودي موسى الطيب و محمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38،العدد2، 2011،ص358.

5) سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد14 ، السنة 2014 ص 54.

6) سنان زهير محمد جميل و سوسن أحمد سعيد تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمارللفترة2002-2004 ،مجلة تنمية الرافدين ،المجلد85، العدد 29، الأردن،2007 ،ص122.

7) عماد عبد الستار سلمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد32،البصرة،نيسان ،2013.

8) فايق حبر النجار ،قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية ،مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد 25 عمان،2006،ص39.

9) محمد حبش، بازل بنودها و آثارها و تطبيقاتها في الأردن، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،المجلد 20،العدد01،عمان ،مارس 2012،ص12.

10) معهد الدراسات المصرفية ،اتفاقيات بازل الثالثة ،مجلة إضاءات مالية و مصرفية،السلسلة5 ،العدد5 الكويت ،ديسمبر 2012،ص4

11) مفتاح صالح و رحال فاطمة، تأثير مقررات بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي ،المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي إسطنبول، تركيا ، أيام من 09-10 سبتمبر 2013 .

12) ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية ،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة

المالية تحت عنوان :آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية: يومي8 و 9 سبتمبر2013.الجزائر ص09.

رابعا– المطبوعات :

1) آيت عكاش سمير، التنظيم و الرقابة البنكية ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج ،البويرة ،2014/2013.

خامسا– النصوص القانونية :

التعليمة رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلّقة بقواعد الحيطة والحذر في الجزائر.

النظام رقم 04/11 المؤرخ في 2011/05/24 المتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة

التنظيم رقم 01/14 المؤرخ في :2014/02/16 المتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية

سادسا –المواقع الالكترونية

1) http://www.albaraka.com/ar
2) http://www.bna.dz/fr
3) https://www.societegenerale.dz/

2– المراجع باللغة الفرنسية :

1–Mémoires:

1) Jean Charles Rochet : pro cyclicité des systèmes financiers : est–il nécessaire de modifier les règles comptables et la règlementation actuelles, Revue de la Stabilité Financière, N°12, Octobre 2008.

2) Jean Charles Rochet : Le futur de la réglementation, Ecole d'économie de Toulouse (TSE) ,N°12, 2008.

الملاحق

ملحق رقم 01

	حقوق الملكية	جمالي الموجودات	حقوق الملكية /إجمالي الموجودات	%	حقوق الملكية	الودائع	حقوق الملكية / الودائع	%
bna								
2008	116112268144	1119288530817	0,103737566	10,37	116112268144	697546990401	0,166457987	16,646
2009	110142821960	1260737875000	0,087363777	8,736	110142821960	742856266482	0,148269358	14,827
2010	176447329000	1421685356000	0,124111378	12,41	176447329000	757530514000	0,232924385	23,292
2011	216704133000	1620662782000	0,133713278	13,37	216704133000	987179948000	0,21951837	21,952
2012	220098315000	2060079717000	0,106839708	10,68	220098315000	1341464647000	0,164073139	16,407
2013	264337818000	2185130565000	0,120971178	12,1	264337818000	1515685732000	0,174401469	17,44
2014	279380011000	2620619286000	0,106608393	10,66	279380011000	1761244278000	0,158626497	15,863
bba								
2008	9088323171	72254023326	0,125782936	12,58	9088323171	3976916328	0,28526889	28,527
2009	16307779347	98845540931	0,164982448	16,5	16307779347	57294514353	0,284630728	28,463
2010	21183589379	120508888168	0,175784456	17,58	21183589379	65249230632	0,324656539	32,466
2011	20548674832	132983968959	0,154519939	15,45	20548674832	73909687743	0,278024106	27,802
2012	21917950221	150787878137	0,145356182	14,54	21917950221	86382740103	0,253730667	25,373
2013	22810874699	157073194919	0,14522449	14,52	22810874699	93534941112	0,243875438	24,388
2014	23698050832	162772728323	0,145589811	14,56	23698050832	97812918882	0,242279354	24,228
sga								
2008	9782006042	109402212546	0,089413238	8,941	9782006042	74739681702	0,130881024	13,088
2009	20498003144	144036885574	0,142310791	14,23	20498003144	100863431084	0,203225321	20,323
2010	21904558000	158225705000	0,138438682	13,84	21904558000	109299451000	0,200408674	20,041
2011	24454437000	167056894000	0,146383884	14,64	24454437000	123816897000	0,197504845	19,75

2012	27645905000	202485482000	0,136532776	13,65	27645905000	153408358000	0,180211205	18,021
2013	28202673000	222605512000	0,126693507	12,67	28202673000	175898919000	0,160334544	16,033
2014	31219891000	243338316000	0,128298295	12,83	31219891000	194360367000	0,160628895	16,063
	صافي الربح قبل الضريبة	اجمالي الاصول	العائد على الاصول	%	صافي الربح قبل الضريبة	حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية	%
bna								
2008	14292863229	1119288530817	0,012769597	1,277	14292863229	116112268144	0,123095203	12,31
2009	31436943000	1260737875000	0,024935352	2,494	31436943000	110142821960	0,285419807	28,542
2010	45529948000	1421685356000	0,032025334	3,203	45529948000	176447329000	0,258037049	25,804
2011	46163260000	1620662782000	0,028484186	2,848	46163260000	216704133000	0,213024363	21,302
2012	36271994000	2060079717000	0,017607083	1,761	36271994000	220098315000	0,164799054	16,48
2013	42253336000	2185130565000	0,019336756	1,934	42253336000	264337818000	0,159845974	15,985
2014	39896266000	2620619286000	0,015223984	1,522	39896266000	279380011000	0,142802865	14,28
bba								
2008	2672738185	72254023326	0,036990856	3,699	2672738185	9088323171	0,294084853	29,408
2009	2854214706	98845540931	0,028875503	2,888	2854214706	16307779347	0,175021666	17,502
2010	3243157215	120508888168	0,026912183	2,691	3243157215	21183589379	0,153097625	15,31
2011	3243157215	120508888168	0,026912183	2,691	3243157215	21183589379	0,153097625	15,31
2012	4190030186	150787878137	0,02778758	2,779	4190030186	21917950221	0,191168889	19,117
2013	4092489013	157073194919	0,026054662	2,605	4092489013	22810874699	0,179409561	17,941
2014	4306604700	162772728323	0,026457778	2,646	4306604700	23698050832	0,181728224	18,173
sga				%				
2008	1429005959	109402212546	0,013061948	1,306	1429005959	9782006042	0,146085164	14,609
2009	3888440000	144036885574	0,02699614	2,7	3888440000	20498003144	0,189698478	18,97
2010	4907444000	158225705000	0,031015466	3,102	4907444000	21904558000	0,224037572	22,404
2011	6047794000	167056894000	0,036202002	3,62	6047794000	24454437000	0,247308658	24,731
2012	7028199000	202485482000	0,034709644	3,471	7028199000	27645905000	0,254222063	25,422
2013	5350284000	222605512000	0,024034823	2,403	5350284000	28202673000	0,189708401	18,971

2014	6928385000	243338316000	0,028472232	2,847	6928385000	31219891000	0,221922139	22,192
	الاصول السائلة	الخصوم المستحقة ق الاجل	نسبة السيولة القانونية =الاصول السائلة/الخصوم المستحقة ق ا	%	الاصول السائلة	اجمالي الاصول	نسبة الاصول السائلة /اجمالي الاصول	%
bna								
2008	618544479377	496995249645	1,244568192	124,5	618544479377	1119288530817	0,552622905	55,262
2009	1085699435000	723959223000	1,499669319	150	1085699435000	1421685356000	0,763670689	76,367
2010	492835686000	738292584000	0,667534385	66,75	492835686000	1421685356000	0,346655949	34,666
2011	1485000497000	1325198501000	1,120587215	112,1	1485000497000	1620662782000	0,916292096	91,629
2012	1901342152000	970673130000	1,96	195,9	1901342152000	2060079717000	0,92	92,295
2013	2025678965000	1498338492000	1,35	135,2	2025678965000	2185693316000	0,93	92,679
2014	2575937637000	1742545916000	1,48	147,8	2575937637000	2620619286000	0,98	98,295
bba								
2008	61867739513	39769916328	1,555641682	155,6	61867739513	72254023326	0,856253211	85,625
2009	88883450486	57294514353	1,551343117	155,1	88883450486	98845540931	0,899215581	89,922
2010	112380408717	65249230632	1,722325423	172,2	112380408717	120508888168	0,932548714	93,255
2011	126540990763	73909687743	1,712102901	171,2	126540990763	132983968959	0,951550715	95,155
2012	139733165582	116514411918	1,199277954	119,9	139733165582	150787878137	0,926686994	92,669
2013	148003479837	125434976232	1,179921935	118	148003479837	157073194919	0,942258034	94,226
2014	155280640968	131176673392	1,183751935	118,4	155280640968	162772728323	0,953972097	95,397
sga								
2008	100666138303	74739681702	1,346890113	134,7	100666138303	109402212546	0,920147189	92,015
2009	130236852564	100863431084	1,291219733	129,1	130236852564	144036885574	0,904190979	90,419
2010	142823416000	106553794000	1,340387898	134	142823416000	158225705000	0,902656215	90,266
2011	160357111000	123816897000	1,295114923	129,5	160357111000	167056894000	0,959895202	95,99
2012	195518501000	153408358000	1,274497058	127,4	195518501000	202485482000	0,965592689	96,559
2013	216219381000	175898919000	1,229225184	122,9	216219381000	222605512000	0,971311892	97,131
2014	236900711000	194360367000	1,218873553	121,9	236900711000	243338316000	0,973544631	97,354

	راس المال	الأصول الخطرة	راس المال /الأصول الخطرة	%				
bna								
2008	115795116043	1119288530817	0,103454215	10,35				
2009	124142821960	1260737875000	0,098468385	9,847				
2010	168364317000	1421685356000	0,118425864	11,84				
2011	216704033000	1620662782000	0,133713216	13,37				
2012	234098315000	2060079717000	0,113635561	11,36				
2013	236737816000	2185130565000	0,108340353	10,83				
2014	306090011000	2620619286000	0,11680064	11,68				
bba								
2008	9088323261	60611427741	0,149944055	14,99				
2009	16129427055	65233849190	0,247255486	24,73				
2010	18840989379	63898956312	0,29485598	29,49				
2011	17147674832	65180444136	0,263080055	26,31				
2012	21917950221	69541294733	0,315178921	31,52				
2013	22910874699	72589314170	0,315623242	31,56				
2014	23698050832	88120363071	0,268928202	26,89				
sga								
2008	9782006042	108295256590	0,090327188	9,033				
2009	20498002144	143641804378	0,142702205	14,27				
2010	21954558000	131810639000	0,16656135	16,66				
2011	24454437000	131844983000	0,185478707	18,55				
2012	36102468000	149643969000	0,24125575	24,13				
2013	28202673000	152357881000	0,185108068	18,51				
2014	31219891000	162421988000	0,192214683	19,22				

ملحق رقم 02

banque

Dependent Variable: **ROA**
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 18:55
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.052964	0.004811	11.00884	0.0016
RATIO	-0.043960	0.011361	-3.869445	0.0305
RATIO1	-0.269108	0.121804	-2.209357	0.1142
RATIO2	0.106047	0.054512	1.945396	0.1469

R-squared	0.951259	Mean dependent var	0.028784
Adjusted R-squared	0.902518	S.D. dependent var	0.003761
S.E. of regression	0.001174	Akaike info criterion	-10.36096
Sum squared resid	4.14E-06	Schwarz criterion	-10.39187
Log likelihood	40.26336	Hannan-Quinn criter.	-10.74298
F-statistic	19.51667	Durbin-Watson stat	1.947772
Prob(F-statistic)	0.017998		

Selection Summary

Added C
Added RATIO
Added RATIO1
Added RATIO2

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

كلها معنوية

Dependent Variable: **ROE**
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 18:57
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 6
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.843532	0.018679	45.15977	0.0005
RATIO	-0.202743	0.015072	-13.45137	0.0055
RATIO1	-3.372526	0.119079	-28.32176	0.0012
RATIO2	0.859148	0.053342	16.10634	0.0038
LIQ1	-0.340365	0.023227	-14.65401	0.0046

R-squared	0.999796	Mean dependent var	0.194054
Adjusted R-squared	0.999388	S.D. dependent var	0.045688
S.E. of regression	0.001130	Akaike info criterion	-10.55655
Sum squared resid	2.56E-06	Schwarz criterion	-10.59518
Log likelihood	41.94792	Hannan-Quinn criter.	-11.03408
F-statistic	2449.514	Durbin-Watson stat	2.617079
Prob(F-statistic)	0.000408		

Selection Summary

Added C
Added RATIO
Added RATIO1
Added RATIO2
Added LIQ1

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

BNA banque

Dependent Variable: **ROE**
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:07
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LIQ2	0.133638	0.012746	10.48488	0.0000

R-squared	0.351241	Mean dependent var	0.192432
Adjusted R-squared	0.351241	S.D. dependent var	0.061198
S.E. of regression	0.049292	Akaike info criterion	-3.050548
Sum squared resid	0.014578	Schwarz criterion	-3.058275
Log likelihood	11.67692	Hannan-Quinn criter.	-3.146054
Durbin-Watson stat	2.173838		

Selection Summary

Added LIQ2

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

Dependent Variable: ROA
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:10
Sample: 2008 2014
Included observations: 7
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RATIO2	0.287725	0.100831	2.853548	0.0357
RATIO1	-0.273035	0.163701	-1.667892	0.1562

R-squared	0.697615	Mean dependent var	0.021483
Adjusted R-squared	0.637138	S.D. dependent var	0.007151
S.E. of regression	0.004308	Akaike info criterion	-7.821961
Sum squared resid	9.28E-05	Schwarz criterion	-7.837415
Log likelihood	29.37686	Hannan-Quinn criter.	-8.012972
Durbin-Watson stat	2.637906		

Selection Summary

Added RATIO2
Added RATIO1

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

S G A

Dependent Variable: ROE
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:14
Sample: 2009 2014
Included observations: 6
No always included regressors
Number of search regressors: 6
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LIQ2	0.159255	0.162464	0.980243	0.4303
RATIO	0.664135	0.223527	2.971161	0.0971
C	-0.314557	0.183742	-1.711955	0.2290
RATIO1	1.549028	1.070207	1.447410	0.2847

R-squared	0.877086	Mean dependent var	0.221150
Adjusted R-squared	0.692714	S.D. dependent var	0.027440
S.E. of regression	0.015211	Akaike info criterion	-5.298892
Sum squared resid	0.000463	Schwarz criterion	-5.437719
Log likelihood	19.89668	Hannan-Quinn criter.	-5.854628
F-statistic	4.757165	Durbin-Watson stat	2.001284
Prob(F-statistic)	0.178584		

Selection Summary

Added LIQ2
Added RATIO
Added C
Added RATIO1

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

Dependent Variable: ROA
Method: Stepwise Regression
Date: 04/18/17 Time: 19:21
Sample: 2009 2014
Included observations: 6
No always included regressors
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5 **معنوي عند 10 %**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RATIO1	0.425606	0.145026	2.934683	0.0991
RATIO	0.091490	0.030291	3.020421	0.0944
C	-0.073545	0.024899	-2.953712	0.0981
LIQ2	0.022754	0.022016	1.033546	0.4100

R-squared	0.921520	Mean dependent var	0.030238
Adjusted R-squared	0.803799	S.D. dependent var	0.004654
S.E. of regression	0.002061	Akaike info criterion	-9.296280
Sum squared resid	8.50E-06	Schwarz criterion	-9.435107
Log likelihood	31.88884	Hannan-Quinn criter.	-9.852016
F-statistic	7.828034	Durbin-Watson stat	1.970447
Prob(F-statistic)	0.115380		

Selection Summary

Added RATIO1
Added RATIO
Added C
Added LIQ2

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

الفهرس

الفـــــهـــــرس

العنـــــــوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	I
كلمة شكر.....	II
الملخص.....	III
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال البيانية.....	V
قائمة الرموز و الاختصارات.....	VI
قائمة الملاحق.....	VII
قائمة المحتويات.....	VIII
مقدمة.....	أ – ث
الفصل الأول :الأدبيات النظرية و التطبيقية للنظم الاحترازية و الأداء المصرفي	
تمهيد	6
المبحث الأول :الأدبيات النظرية حول التنظيم الاحترازي البنكي و الأداء البنكي	7
المطلب الأول: عموميات حول التنظيم الاحترازي البنكي.....	7
الفرع الأول: مفهوم النظم الاحترازية و أهدافها.....	7
الفرع الثاني: النظم الاحترازية الدولية للجنة بازل.....	8
الفرع الثالث: النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر.....	12
المطلب الثاني : عموميات حول تقييم الأداء المصرفي	15
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء	15
الفرع الثاني: أهداف و مراحل تقييم الأداء.....	16
الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء البنكي.....	17
المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة	19
المطلب الأول : الدراسات السابقة	19
المطلب الثاني :مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.....	23
خلاصة الفصل الأول.....	24

الفصل الثاني: **الدراسة الميدانية (دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008–2014)**	
تمهيد.....	**26**
المبحث الأول :الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	**27**
المطلب الأول :طريقة إعداد الدراسة.....	**27**
الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة.....	**28**
الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة.....	**28**
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	**28**
الفرع الأول : الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات	**28**
الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة	**28**
المبحث الثاني : عرض و تحليل نتائج الدراسة	**30**
المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج تقييم أداء البنوك محل الدراسة.....	**30**
الفرع الأول : تحليل مؤشرات الربحية	**30**
الفرع الثاني : تحليل مؤشرات ملاءة رأس المال	**33**
الفرع الثالث: تحليل مؤشرات السيولة	**36**
المطلب الثاني : عرض وتحليل نتائج اثر تطبيق النظم الاحترازية على ربحية البنوك محل الدراسة	**39**
الفرع الأول : تحليل ربحية بنك البركة الجزائري.....	**39**
الفرع الثاني : تحليل ربحية بنك الوطني الجزائري.....	**42**
الفرع الثالث: تحليل ربحية بنك سوسيتي جنرال الجزائري.....	**45**
خلاصة الفصل الثاني.....	**52**
الخاتمة	**54**
قائمة المراجع.....	**59**
الملاحق.....	**62**
الفهرس.....	**72**